

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة

دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات - تبسة - للفترة 2015-2018

إشراف الأستاذ:
د. سليم جابو

إعداد الطلبة:

- خلود مرامية
- خولة منصوري

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فيصل زمال	أستاذ مساعد-أ.	رئيسا
سليم جابو	أستاذ محاضر-أ.	مشرفا ومقررا
إسماعيل عنان	أستاذ مساعد-أ.	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي قسم العلوم المالية والمحاسبة...../2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي (ل م د)

في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة

دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات - تبسة - للفترة 2015-2018

إشراف الأستاذ:

د. سليم جابو

إعداد الطلبة:

- خلود مرامية

- خولة منصوري

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فيصل زمال	أستاذ مساعد-أ.	رئيسا
سليم جابو	أستاذ محاضر-أ.	مشرفا ومقررا
إسماعيل عنان	أستاذ مساعد-أ.	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي ثمرة جهدي على من قال فيهما عز وجل "...وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني
ارحمهما كما ربياني صغيراً"
أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد، من أراد أن يرى فلذة
كبدته متخرجة لخوض غمار الحياة أبي العزيز أطل الله في عمره؛
إلى ملاكي في الحياة إلى معني الحب وإلى معني الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان
دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة؛
إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي: إكرام، سجود، ياسمين، بلقاسم؛
إلى كل صديقاتي وخاصة خولة؛
إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي؛
إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

خلود

الإهداء

إلى الذي علمني وغمرني بفضله وعطفه وأوقد لي شمعة الأمل،
إلى من تعب وضحي من أجل وصولي إلى هذا المكان "أبي العزيز" أطال الله في عمره؛
إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا، إلى من القلب يهواها والعمر فداها
والعين ترتاح في رؤياها، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها؛
إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه؛
إلى الذين عرفت معهم معنى الصداقة وخاصة إلى صديقتي العزيزة "خلود"؛
إلى أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذين نهلنا العلم على أيديهم
وكانوا لنا السراج المنير إلى طريق العلم ببارك الله فيهم؛
وفي الختام هدية إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

خولة

شكر وعرفان

قال تعالى:

" وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".
(الآية 19 من سورة النمل).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

الحمد لله والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقنا لإنجاز هذا العمل،

اعترافا للفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ

سليم جابو

لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة وللجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته

ومتابعته لنا من بداية هذه المذكرة وحتى إكمالها وخروجها إلى النور،

فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته؛

كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكرمهم لقراءة ومناقشة هذا العمل؛

ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل عمال مؤسسة مناجم فوسفات تبسة على المعلومات القيمة وحسن

المعاملة التي تلقيناها من طرفهم خلال فترة التربص؛

إلى كل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي؛

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع ترشيد القرارات المالية من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية وذلك بدراسة حالة مؤسسة مناجم فوسفات تبسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2018، وذلك بالإعتماد على البيانات المالية للمؤسسة تم بناء جدول تدفقات الخزينة باعتباره قائمة مالية تمكن مستخدميه من معرفة التفاصيل المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة. وبالإستعانة ببرنامج Excel تم حساب النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة مناجم فوسفات تبسة خلال فترة الدراسة، وذلك لمعرفة مدى جودة ربحيتها والسياسة المالية التي تنتهجها، وتقييم جودة سيولتها ومن ثم الحكم على قراراتها المالية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جدول تدفقات الخزينة ذو أهمية بالغة حيث أنه يمكن من تشخيص وضعيتها واتخاذ قرارات مناسبة قبل الوقوع في عسر مالي.

الكلمات المفتاحية: جدول تدفقات الخزينة، فائض خزينة الإستغلال، قرارات مالية، مقاييس جودة السيولة المالية، مؤشرات جودة الأرباح، مقاييس تقييم السياسة المالية، مؤسسة مناجم فوسفات تبسة.

Abstract

This study aims to research the issue of rationalizing financial decisions by analyzing the schedule of treasury flows of treasury flows in the economic institution that is studying the case of the tebessa phosphate organization during the period from 2015 to 2018, by relying on the financial statements of the instutution and then building a table of treasury flows as a financial list that its users can use from knowing the details related to cash inflows and outflows, And with the help of Excel, the financial rations derived from the treasury flows table for the Tebessa Phosphate Mines Corporation were calculated during the study period, in order to know the quality of their profitability and the financial policy they pursue and assuss their liquidity and then judge their financial decision,

The study reached a set of results, the most important of which is that the treasury flows table is extremely important as it enables it to diagnose its position and make appropriate decisions before falling into financial difficulty.

Keywords: Treasury Flows Schedule, Exploitation treasury surplus, Financial decision, financial liquidity quality measures, Profit quality indicators, Financial policy evaluation metrics, Tebessa Phosphate Mines Corporation.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	ملخص
II	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة المختصرات والرموز
XI	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة.
03	المطلب الأول: عموميات حول القرارات المالية في المؤسسة.
03	I. تعريف القرارات المالية
04	II. أهداف القرارات المالية
06	III. أنواع القرارات المالية
07	VI. مراحل صنع القرار المالي
08	المطلب الثاني: ماهية جدول تدفقات الخزينة
08	I. مفاهيم عامة حول جدول تدفقات الخزينة
12	II. مكونات جدول تدفقات الخزينة
14	III. طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة
18	VI. النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة
23	المطلب الثالث: دور جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية
24	المبحث الثاني: نتائج الدراسات السابقة حول ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة
24	المطلب الأول: نتائج دراسات متعلقة بتحليل جدول تدفقات الخزينة
24	I. دراسة سماي علي، خلف الله بن يوسف (2016) للمؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنايب

25	II. دراسة حنان رزاق سالم، خبيطي خضير (2018) لمؤسسة إقتصادية جزائرية
26	III. دراسة ظريف مريم، الحائك أيمن (2018) لمؤسسة سونلغاز بومرداس
27	VI. دراسة طيشي مصطفى (2016) للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية فرع ورقلة
28	المطلب الثاني: نتائج دراسات متعلقة بتقييم الأداء المالي وإتخاذ القرار المالي
28	I. دراسة محمود جمام، أميرة الدباش (2015) لحالة البنوك التجارية
29	II. دراسة صيوذة إيناس (2017) للمؤسسة الوطنية للمياه
30	III. دراسة عادل علي بابكر الماحي أبو الجود (2019) للمصرف الراجحي بالرياض
30	VI. دراسة شلابي عمار، بولعايز وفاء (2019) لمؤسسة روية
31	VII. دراسة لاجس زاجر، كاترينا زاجر لمؤسسة إقتصادية
32	المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات
32	I. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة
32	II. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث فترة الدراسة
32	III. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الطريقة
33	VI. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث نتائج الدراسة
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة عمليات ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة.	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة
37	المطلب الأول: مجتمع الدراسة "الشركة الوطنية للحديد والفوسفات"
37	I. نشأة الشركة الوطنية للحديد والفوسفات
38	II. أهداف المؤسسة
39	III. طبيعة نشاط المؤسسة
40	المطلب الثاني: عينة الدراسة "شركة مناجم فوسفات تبسة"
40	المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة
41	I. الأدوات المستخدمة في الدراسة
42	II. الأساليب المستخدمة في الدراسة

42	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
43	المطلب الأول: إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة
44	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة
44	I. فائض خزينة الإستغلال ETE
45	II. تدفق الخزينة المتاحة FTD
46	III. مقاييس جودة السيولة المالية
48	VI. مقاييس جودة أرباح المؤسسة
49	VII. مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة
50	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
53	خلاصة الفصل الثاني
55	خاتمة عامة
61	قائمة المراجع
i	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	الفروق الأساسية بين جدول التغيرات في المركز المالي وجدول تدفقات الخزينة	الجدول 01-01
13	مكونات جدول تدفقات الخزينة	الجدول 02-01
15-14	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	الجدول 03-01
17-16	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	الجدول 04-01
18	أوجه الاختلاف بين الطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	الجدول 05-01
43	جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة	الجدول 01-02
44	حساب فائض خزينة الإستغلال	الجدول 02-02
45	حساب تدفق الخزينة المتاح	الجدول 03-02
46	حساب مقاييس جودة السيولة المالية	الجدول 04-02
48	حساب مقاييس جودة أرباح المؤسسة	الجدول 05-02
49	حساب مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة	الجدول 06-02

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	القرار المالي في المؤسسة	الشكل 01-01
08	مراحل صنع القرار المالي في المؤسسة	الشكل 02-01
45	التمثيل البياني لفائض خزينة الإستغلال	الشكل 01-02
46	التمثيل البياني لتدفق الخزينة المتاح	الشكل 02-02
47	التمثيل البياني لمقاييس جودة السيولة المالية	الشكل 03-02
49	التمثيل البياني لمقاييس جودة أرباح المؤسسة	الشكل 04-02
50	التمثيل البياني لمقاييس تقييم السياسة المالية	الشكل 05-02

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC
الإحتياج في رأس المال العامل	Besoin en Fond de Roulement	BFR
فائض خزينة الإستغلال	Excédent de Trésorerie d'exploitation	ETE
تدفق الخزينة المتاحة	Flux de Trésorerie Disponible	FTD

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
xii	إتفاقية التربص	الملحق 01
xiv	الهيكل التنظيمي والتحليل الوظيفي	الملحق 02
xv	الميزانية	الملحق 03
xxx	جدول حسابات النتائج	الملحق 04

مقدمة عامة

1. توطئة

تعتبر المؤسسة الوحدة الفعالة والنشطة في النسيج الإقتصادي وهذا في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة والتغير الذي شهدته المؤسسات من حيث نشاطها ووظائفها وأهدافها، وهذا ما يفرض عليها ضمان التسيير الحسن وفعالية نشاطاتها والإهتمام بالعمليات والإجراءات التنظيمية داخل أقسامها، وحسن إختيار القرارات مهما كان نوعها والتي تمكنها من إستغلال مختلف الوسائل المادية والبشرية إستغلالاً أمثلاً.

وضمن هذا الإطار يبرز التحليل المالي كواحد من طرق تحليل النشاط الذي يختص بالوظيفة المالية من خلال تحويل الكم الهائل من المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة في عملية إتخاذ القرارات المالية، وفي ظل ظاهرة العولمة أصبحت الجزائر تتبنى نظام محاسبي مالي إستمدته من المعايير المالية الدولية المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية ومن بين أهم ما جاء به هذا النظام هو جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر قائمة حديثة يساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، حيث تبرز أهميته في أنه يبين الأثر النقدي لكافة نشاطات المؤسسة ويوضح لنا كل حركة مالية قامت بها ويعطي معلومات أكثر دقة وموضوعية كما يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف من حيث قدرتها في توليد نقدية ويمكن من معرفة ما إذا كانت هناك تهديدات أو فرص يمكن أن تنشأ لتمكنها من رفع أرباحها.

ففي ظل المنافسة أصبح تحقيق النتائج الإيجابية ليس ضروريا بقدر تحقيقها بأكثر فعالية وهذا لا يكون إلا بالإعتماد على تحليل جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر أداة فعالة في تفسير النشاط وعناصره ما يسمح للمسيرين باتخاذ قرارات مالية تمكنهم من تحقيق أكبر ربح ممكن والإستمرار في النمو.

باعتبار جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية المتبعة لاتخاذ القرارات في المؤسسات فتم القيام بهذه الدراسة لمعرفة مدى اعتماد مؤسسة مناجم فوسفات تبسة على جدول تدفقات الخزينة والنسب المالية المستخرجة منه لاتخاذ قراراتها المالية.

2. طرح الإشكالية

إن التسليم بكفاءة جدول تدفقات الخزينة في تسيير السيولة النقدية كونه يعطي صورة مفصلة لمصادر تشكيل الخزينة والمتمثلة في (خزينة الإستغلال، خزينة الإستثمار، خزينة التمويل)، يعطي توضيح للدورة التي تسببت في العجز أو الفائض.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهرى الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الأتي:

ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2018)؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع إرتأينا تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الجزئية أدناه:

- ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات الإستثمارية في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة؟

- ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات التمويلية في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة؟

- ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في ترشيد قرار توزيع الأرباح في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة؟

3- فرضيات البحث

كمحاولة مبدئية للإجابة على تساؤلات البحث تم صياغة الفرضية العامة الآتية؛ وسيتم دراستها من خلال هذا الموضوع:

تساهم النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات المالية من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف ضمن مؤسسة مناجم الفوسفات.

وتتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية التالية:

-تساهم المؤشرات المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة من مؤسسة مناجم فوسفات تبسة في ترشيد القرارات الإستثمارية؛

-تساهم المؤشرات المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة من مؤسسة مناجم فوسفات تبسة في ترشيد القرارات التمويلية؛

-تساهم المؤشرات المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة من مؤسسة مناجم فوسفات تبسة في ترشيد قرارا توزيع الأرباح.

4- مبررات اختيار البحث

إختيار موضوع هذا البحث المعنون بـ "ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة"، لم يكن وليد الصدفة بل كان لعدة إعتبرات أهمها:

- إرتباط الموضوع بمجال تخصص الباحثين وهو مالية المؤسسة؛
- الرغبة بالتعمق في المجال المالي للمؤسسة؛
- إبراز مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في نجاح مؤسسة مناجم فوسفات تبسة؛
- الرغبة في إجراء دراسة تبرز مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة؛
- الرغبة في التعمق في جدول تدفقات الخزينة؛
- التعرف على ما إذا كانت مؤسسة مناجم فوسفات تبسة تعتمد على جدول تدفقات الخزينة فقط في إتخاذ قراراتها أم تتخذ قراراتها بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة وأدوات أخرى.

5- أهداف الدراسة

يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-التعرف على جدول تدفقات الخزينة وكيفية إعدادة إنطلاقاً من القوائم المالية الأخرى (الميزانية وجدول حسابات النتائج)؛

-التعرف على القرارات المالية وأنواعها؛

-التعرف على مدى إعتتماد المؤسسة على جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ قراراتها المالية؛

-التعرف على النسب المالية التي يتم على أساسها إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

6- أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لإظهار الأثر الذي يؤديه جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، كما تبرز أهمية الدراسة في التعرف على أهم الجوانب النظرية لجدول تدفقات الخزينة واتخاذ القرارات المالية.

7- إطار البحث

يهتم البحث بدراسة إمكانية إتخاذ قرارات مالية داخل المؤسسة بالإعتتماد على جدول تدفقات الخزينة فقط.

تتم الدراسة على عينة وهي مؤسسة مناجم الفوسفات -SOMIPHOS-، للفترة الممتدة من 2015-2018.

8- منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم إنتهاج المنهج الوصفي بشكل عام وذلك لوصف معطيات الدراسة سواء نظريا أو تطبيقيا مع إستخدام القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا فقد تم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة من أجل الكشف على دور جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث تم الحصول على المعلومات والقوائم المالية من المؤسسة محل الدراسة ومن أجل عرض نتائج الدراسة التطبيقية تم إستخدام الصيغ الرياضية والمقارنة.

9- مرجعية البحث

يوجد من الرسائل والمقالات ما تناول بعض عناصر هذا الموضوع بشكل جزئي، سواء من ناحية المتغيرات أو من ناحية الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة.

يلاحظ من خلال المصادر والمراجع التي تم الإطلاع عليها حول هذا الموضوع، ان معظم الدراسات متقاربة عموما وتصب في موضوع دور جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات، فمنها ما ذهب إلى دور جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات الإستثمارية، ومنها ما ذهب إلى دور جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات المالية، غير أننا في هذه الدراسة سنسلط الضوء على دور جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية باعتبارها أنها الجانب المالي هو النشاط الرئيسي للمؤسسات الإقتصادية.

10- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهت الباحثين أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة التواصل بين الطلبة فيما بينهم والتواصل بينهم وبين الأستاذ وغلق الجامعات بسبب COVID 19.

11- هيكل الدراسة

للتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبقين بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تحتوي على جملة من التوصيات والأفاق.

الفصل الأول بمثابة مقدمة تهدف للتعريف بمجال الدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، خصص الأول لعرض المفاهيم المتعلقة بالقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة وكذا التعرف على دور جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى عرض ما يميزها عن بقية الدراسات؛

أما الفصل الثاني يأتي للتطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، خصص الأول لعرض عينة الدراسة بالإضافة إلى الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة

تمهيد

استخدم التحليل المالي في معظم المؤسسات الجزائرية اقتصر ولمدة طويلة على بعض مؤشرات الأداء وكذا بعض النسب المالية والتي عادة ماتظهر في تقارير التسيير المعدة في نهاية كل دورة مالية لكن بالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب إلا أنها غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة التي لم تكن الغاية فيها تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، وضمن هذا لا يكون دون نظرة إستراتيجية على كل المستويات التسييرية، والنظرة الإستراتيجية الجديدة للتحليل المالي تتطلب الاعتماد على القوائم المالية بأنواعها ومن بينها قائمة تدفقات الخزينة إذ تعد من بين القوائم المالية الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي والقوائم المالية تعتبر قاعدة معلوماتية تساعد المؤسسة على تقييم أدائها المالي واتخاذ قراراتها وخاصة الإستثمارية بكفاءة وفعالية كما يظهره تحليل القوائم من نقاط قو

ة ونقاط ضعف في السياسة المالية للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عوناً لها في ترشيد هذه القرارات.

وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات وتساعد هذه المعلومات المالية في معرفة قدرة المؤسسة الإقتصادية على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل كما أن إدارة المؤسسة تعمل على تحديد التدفقات النقدية للتعرف على مدى الحاجة لتخطيط وإدارة الموارد النقدية المتاحة لها بكفاءة وأيضاً للتعرف إلى مدى الحاجة إلى التمويل الخارجي مستقبلاً.

و سيتم التطرق في هذا الفصل للمبشرين التاليين:

- المبحث الأول: الإطار النظري للقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة؛
- المبحث الأول: نتائج الدراسات السابقة حول الأداء وجدول تدفقات الخزينة والقرارات المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

تؤدي عملية إتخاذ القرارات المالية دورا أساسيا في أي مؤسسة لأنها من أصعب المهام التي تقع على عاتق المدير المالي والتي تظهر على ضوءها مدى كفاءته وقدرته على تحمل المسؤولية للوصول إلى الأهداف المبتغاة لتحسين وضع المؤسسة مستقبلا وذلك باستخدام مختلف القوائم المالية بما في ذلك جدول تدفقات الخزينة الذي يكشف من خلال معطياته والنسب المستخرجة منه عن مختلف نقاط القوة والضعف وذلك حسب ظروف المؤسسة.

المطلب الأول: عموميات حول القرارات المالية في المؤسسة

ترتكز حياة المؤسسة على القرارات التي يتخذها المدير المالي خاصة في الجانب المالي، الذي يعد شريان حياتها فمسؤولية المدير المالي في إتخاذ القرار المالي حول أي مشروع معين يعني إما نمو وتطور المؤسسة أو ركودها واندثارها من الوجود الإقتصادي. لذا يقضي المدير أغلب وقته في دراسة وتحليل المشاريع واتخاذ القرار الأنسب لأجل تحقيق الأهداف المرسومة، وبأقل تكلفة، ومعرفة درجة أهمية عملية إتخاذ القرار المالي. من خلال هذا المطلب سنتناول مفهوم القرارات المالية وأهدافها وأنواعها ومراحلها.

I. تعريف القرارات المالية

هناك عدة تعاريف للقرارات المالية نذكر منها مايلي: "القرار المالي هو القرار الذي يشمل عدة قرارات، كالاختيار بين إعادة إستثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح والإختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي."¹

وتعرف أيضا على أنها: "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول طبيعية أو مالية، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الإستثمارات مع تحقيق أعلى ربح، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة."²

كما تعرف القرارات المالية بأنها: "إختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية، والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية، والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده على إتخاذ القرارات المالية."³

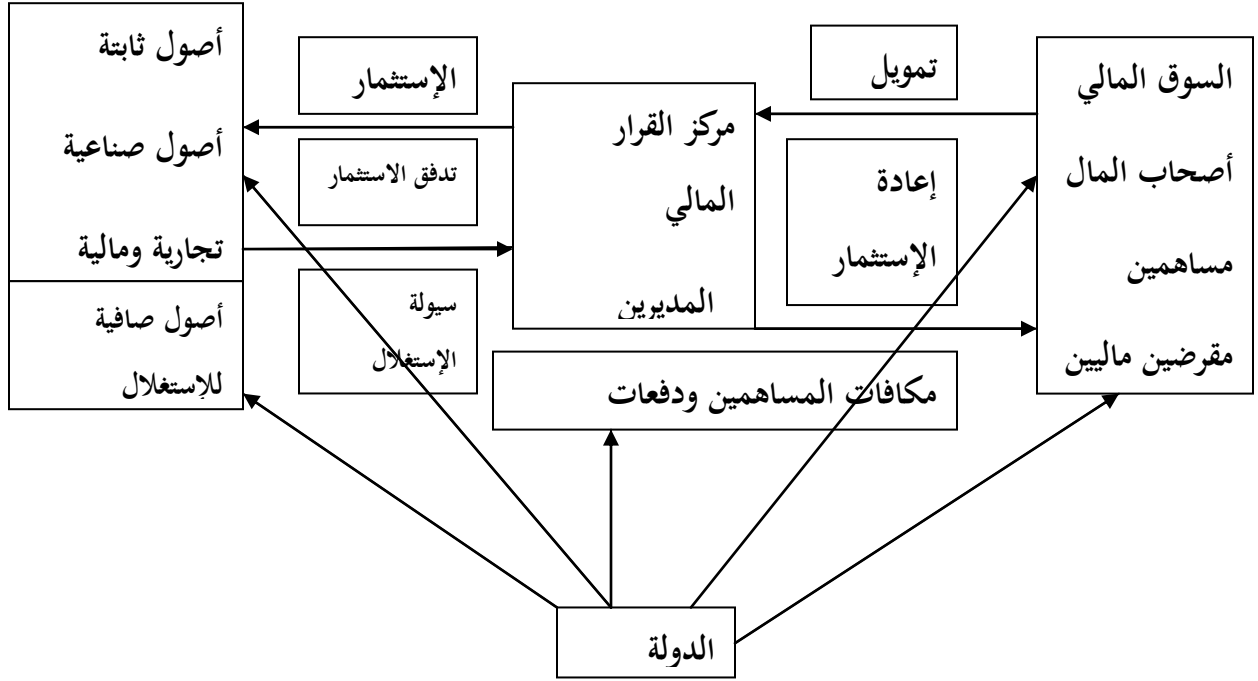
¹ محمود جمام، أميرة الدباش(2015)، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 02، العدد02، ص71.

² محمد البشير بن عمر(2017)، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص101.

³ عبد الغفار حنفي (2003)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص207.

ومن التعاريف سابقة الذكر نستنتج أن القرار المالي هو الحسم والمفاضلة واختيار أحد الحلول الممكنة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أعلى ربح، وتعظيم قيمة المؤسسة، وذلك بالإعتماد على القوائم والتقارير المالية والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم(01-01): القرار المالي في المؤسسة.



المصدر: محمد البشير بن عمر(2017)، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص97.

II . أهداف القرارات المالية

يمكن إدراج أهداف القرارات المالية كمايلي:

II .1. هدف تعظيم الربح

إن الهدف العام لأي مؤسسة يتلخص في تعظيم الربح، أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة ومزال هذا الهدف يحتل مكانة رئيسية في الفكر الإقتصادي، على الرغم من كثرة الإنتقادات الموجهة إليه، والتي تشكك في سلامة تعظيم الربح كهدف رئيسي للمؤسسة.

يرتبط مفهوم تعظيم الربح إرتباطا وثيقا بالملاك، ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم أداء الإدارة، وبناءا عليه فإن تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه يصبح المرشد الرئيسي للإدارة في اتخاذ القرارات المالية.¹

لقد وجهت بعض الانتقادات إلى تعظيم الربح كهدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه مؤسسات الأعمال وهي:²

- إن كلمة الربح في حد ذاتها قد تبدو كلمة غامضة، فهل المقصود الربح قصير الأجل ام الربح طويل الأجل، وهل يقصد بالربح معدل العائد على السهم أو الليرة المستثمرة في المشروع أم على رأس المال المملوك؛

- هدف تعظيم الربح قد يفشل في الاختيار بين بدلين أو مجالين للإستثمار يدران ربحين أو عائدتين مختلفين من حيث القيمة والتوقيت، لكن القيمة الإجمالية للربح في نهاية العمر المتوقع للمشروعين متساوية، ولكن يمكن مواجهة هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة الحالية للمفاضلة بين بدائل الإستثمار، حيث يتم خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بمعدل خصم معين بمقارنة إجمالي القيمة الحالية للأرباح لكل من المشروعين، يمكن إختيار المشروع الذي يحقق أرباحا أعلى بقيمتها الحالية؛

- هدف تعظيم الربح يتجاهل درجة المخاطر التي ينطوي عليها الإقتراح الإستثماري في المؤسسة؛

- هدف تعظيم الربح هدف غير أخلاقي، حيث ينطوي على إستغلال الجماهير ورفع الأسعار كلما أمكن ذلك.

II. 2. هدف تعظيم ثروة الملاك

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك في المشروع أيا كان الشكل القانوني للمشروع (المشروع الفردي، شركات الأشخاص، شركات الأموال) أي تعظيم القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، ويتعين عدم الخلط بين القيمتين لصافي الثروة، فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة وطويلة الأجل، وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، فصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمشروع ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم الربح ثروة الملاك.³

¹ محمد البشير بن عمر (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² محمد البشير بن عمر (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ عبد الغفار حنفي (2005)، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 22.

II. 3. هدف تعظيم العائد الاجتماعي

يجب أن تاخذ المؤسسات بعين الاعتبار تأثير سيايتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، بل إنه يصعب على تلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع إما بالنسبة للتحديات لهذا الهدف فهي:¹

- صعوبة تحديد الأفضل بالنسبة للمجتمع؛

- صعوبة تحديد المصدر الذي تستمد منه المؤسسة حقها في توزيع المواد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية؛

- قيام بعض المؤسسات بتحمل تكلفة أداء مسؤولياتها الاجتماعية، وعدم قيام البعض الآخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة أو خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية؛

- صعوبة حساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي.

III. أنواع القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها، وتشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الإستثمار وقرار توزيع الأرباح.

III. 1. قرار التمويل

III. 1. 1. تعريف قرار التمويل: يعرف بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل".²

III. 1. 2. أهداف قرار التمويل

يتمثل الهدف الإستراتيجي للمؤسسة في إتخاذ قرار التمويل في تعظيم ثروة الملاك من خلال تعظيم قيمة المنشأة التي تقاس بالقيمة السوقية لأسهمها العادية، لذلك يتعين على المؤسسة تحديد الكيفية التي يتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة.³

¹ محمد البشير بن عمر (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² محمود جمام، أميرة الدباش (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ زهواني رضا وآخرون (2017)، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الإستثمار وتوزيع الأرباح)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 242.

III. 2. قرار الإستثمار

III. 2. 1. تعريف قرار الإستثمار: هو: "القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الإستفادة من ربح على عدة فترات متتالية."¹

III. 2. 2. أهداف قرار الإستثمار

يسعى المستثمر إلى الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الإقتصاديون وتمثل أهداف الإستثمار فيما يلي:²

- تحقيق العائد أو الربح أو الدخل؛

- تكوين الثروة وتنميتها.

III. 3. قرار توزيع الأرباح

يتعلق قرار توزيع الأرباح بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، والجزء الذي سيعاد إستثماره. وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين فكلما كان قرار الإستثمار وقرار التمويل جيدان كلما أمكن للمؤسسة توقع إرتفاع أرباحها بانتظام.³

VI. مراحل صنع القرار المالي

هناك عدة مراحل لصنع القرار المالي داخل المؤسسة وهي:⁴

VI. 1. مرحلة البحوث والدراسات

يتم من خلالها تطبيق أساليب المنهج الإستقرائي لتحسين نوعية القرارات الأساسية في المؤسسة أي الإستقصاء المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي لتحسين نوعية القرارات التي تتخذ في هذا المجال كقرار الإستثمار مثلاً.

¹ محمود جمام، أميرة الدباش(2015)، مرجع سبق ذكره، ص71.

² زهواني رضا وآخرون(2017)، مرجع سبق ذكره، ص 248.

³ محمود جمام، أميرة الدباش(2015)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁴ محمد البشير بن عمر(2017)، مرجع سبق ذكره، ص101.

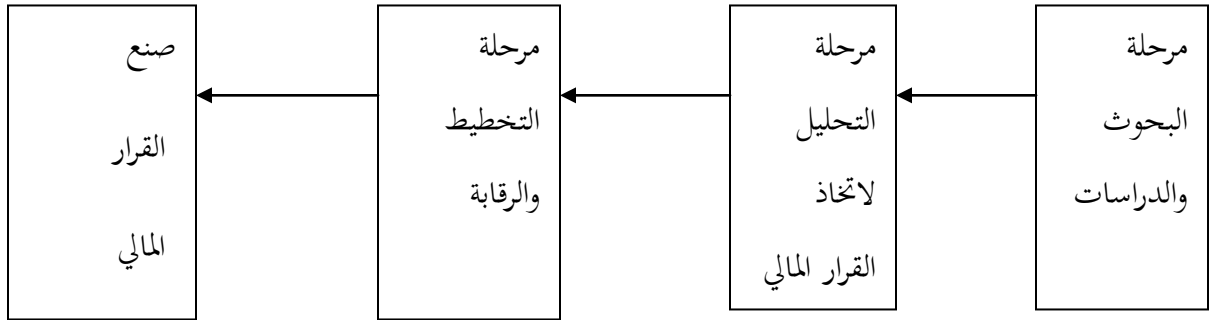
VI.2. مرحلة التحليل لإتخاذ القرار المالي

يتم من خلال هذه المرحلة تحليل البيانات ويخضع لنوعين من الإجراءات، يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث فتستخدم الأساليب الكمية في التحليل قبل استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة. وأما النوع الثاني فهو البحوث الإستدلالية، فيتم وضع مجموعة من الإفتراضات المعقولة والمنطقية للظاهرة المالية ويهدف للتحقق من صحة الفرض واستخلاص النتائج التي على ضوءها يتخذ القرار المالي في المؤسسة.

VI.3. مرحلة التخطيط والرقابة

للتأكد من سلامة القرارات المالية وفعاليتها لا بد من وجود خطة واقعية وموازنات تفصيلية للأداء والرقابة، والطريقة المثلى لتشغيل القرار هي تطبيق نظام الموازنات لكل فرع من فروع الخريطة التنظيمية المستخدمة من قبل المؤسسة. ويمكن إدراج هذه المراحل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-02): مراحل صنع القرار المالي في المؤسسة.



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على المراحل السابقة.

المطلب الثاني: ماهية جدول تدفقات الخزينة

يعد جدول تدفقات الخزينة أداة هامة لاتخاذ القرارات وذلك كونه يكشف عن نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة جدول تدفقات الخزينة وتعريفه وأهميته.

I. مفاهيم حول جدول تدفقات الخزينة

سيتم خلال هذا العنصر التعرف على المفاهيم الأساسية لجدول تدفقات الخزينة.

I 1.1. نشأة جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة حديث العهد نسبياً، وقد شهد منذ نشوئه إلى الآن تطوراً ملحوظاً سواء من جهة المدخل المتبعة في إعداداته أو من حيث صور ونماذج عرضه أو من حيث الجهات الملزمة بنشره، وعليه سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مر بها جدول تدفقات الخزينة حتى استقر على ما هو عليه الآن. حيث مر جدول تدفقات الخزينة على حقب زمنية طويلة نسبياً تطور خلالها من حيث الشكل والمضمون، ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور إتخذ الجدول في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع إحتياجات المؤسسة ورجال الأعمال في تلك المرحلة.¹ وذلك على النحو التالي:

I 1.1.1. جدول مصادر الأموال واستخداماتها

تطلبها الرأي الثالث الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1963. حيث عرف جدول تدفقات الخزينة خلال هذه المرحلة بأنه قائمة تبين مصادر التمويل وطرق استخدامها، بمعنى تبين التغيرات التي تطرأ على حركة الأموال من حيث الزيادة أو النقصان في كل من الموجودات والإلتزامات وحقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة، كما أن إعداداته لم يكون إلزامياً.²

I 2.1.1. جدول التغيرات في المركز المالي

في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) ألزم فيها المؤسسات الإقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل القوائم المالية الأخرى، وقد أصبح إسمها (قائمة التغيرات في المركز المالي)، حيث تعرضت هذه القائمة إلى العديد من الإنتقادات والتي كانت من أبرزها إعتقادها على مفهوم رأسمال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، والذي لا يعطي معلومة مفيدة عن السيولة وكذلك المرونة المالية.³

I 3.1.1. جدول تدفقات الخزينة

تطلبها المعيار رقم (95) الصادر عن FASB عام 1988، وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1992. حيث تم خلال هذه المرحلة الوقوف على جميع الإنتقادات

¹ طبشي مصطفى (2015)، إشكالية تسير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص46.

² طبشي مصطفى (2015)، مرجع سبق ذكره، ص46.

³ أمال نوري محمد (2013)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 01، العدد34، ص332.

المتعلقة بالمرحلة السابقة ومعالجتها، وأصبح هذا الجدول يركز على الأساس النقدي كما عرف جدول تدفقات الخزينة خلال هذه المرحلة على أنه قائمة توضح مصادر المتحصلات النقدية وأوجه المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة. و ينحصر الفرق الرئيسي بين جدول التغيرات في المركز المالي وجدول تدفقات الخزينة في المدخل الذي يعد بموجبه كل منهما والذي يعتمد في الأساس على مفهوم الأموال. فجدول التغيرات في المركز المالي يقوم على مفهوم الأموال بمعنى رأسمال العامل، بينما يقوم جدول تدفقات الخزينة على مفهوم النقد والنقد المعادل.¹ وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين جدول التغيرات في المركز المالي وجدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم (01-01): الفروق الأساسية بين جدول التغيرات في المركز المالي وجدول تدفقات الخزينة

البيان	جدول التغيرات في المركز المالي	جدول تدفقات الخزينة
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأسمال العامل	الأموال بمعنى النقدية والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات في رصيد صافي رأسمال العامل	إظهار وتفسير التغيرات في رصيد النقدية
شكل الجدول	تعرض مصادر الأموال وإستخدامات رسمال العامل	تعرض مصادر الأموال وإستخدامات النقد موبوءة حسب الأنشطة (إستغلالية إستثمارية تمويلية)
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحاً
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب الجدول	لا تعرض في صلب الجدول

المصدر: آمال نوري محمد (2013)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، ص 334.

2. I. تعريف جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة البيان الثالث بعد كل من قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) والتي أصبح لزاماً على المؤسسات إعدادها على أنه جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة، كما أن جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل كونه يقوم على الأساس النقدي، وبالتالي فهو يعتمد على عنصر الخزينة وهناك عدة تعاريف لجدول تدفقات الخزينة نذكر منها:

¹ طبشي مصطفى (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

التعريف الأول: "يعرف جدول تدفقات الخزينة كحركة إدخال أو إخراج السيولة، كما يمكن إعتبره كأحد الأسس المالية بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند، أما خزينة المؤسسة فيمكن تحديدها من خلال الفرق بين إستخدامات الخزينة (التوظيفات المالية والنقديات) والديون البنكية والمالية قصيرة الأجل."¹

التعريف الثاني: "جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة."²

التعريف الثالث: "جدول تدفقات الخزينة هو لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الإنسحاب منه أو النمو أو غيرها."³

ومنه يمكن تعريف جدول تدفقات الخزينة على أنه من الأدوات المهمة للإدارة المالية، حيث يقوم بتوفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات إستراتيجية وهامة.

I. 3. أهمية جدول تدفقات الخزينة

تأتي أهمية تدفقات الخزينة من خلال المعلومات التي تقدمها، حيث تساعد الإدارة والمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الآخرين لها بالحكم على المعلومات التالية لوضع المؤسسة المالي⁴:

- تفيد في تحديد آلية للتنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد الأموال المستقبلية؛
- تساعد الإدارة على التخطيط المالي ورقابة العمليات المالية بطريقة فعالة؛
- تعطي مؤشر على العلاقة بين الربحية والقدرة على توليد النقدية والذي يعني الأرباح المحققة؛
- يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة على قدرتها على دفع التوزيعات على مساهميها؛
- المحللون الماليون وغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية عادة بشكل رسمي أو غير رسمي يقومون بتطوير نماذج للحكم ومقارنة القيمة الحالية للتدفق النقدي المستقبلي، حيث تتم الإستفادة من قوائم التدفقات النقدية السابقة لهذه النماذج؛
- عادة ما يكون خالي من التلاعب وغير خاضع لتأثيرات الأحكام الشخصية أو السياسات المحاسبية؛

¹ خميسي شبيحة(2010)، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص160.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي(2011)، التسيير المالي(الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزء الأول، عمان، ص171.

³ صيوذة إيناس(2017)، دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوظيفة المالية، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 07، العدد01، ص156.

⁴ علاء عبد الحسن الساعدي، إلهام جعفر الشاوي(2013)، أهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الإستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة البصرة، العراق، المجلد 15، العدد01، ص91.

- يساعد جدول تدفقات الخزينة بتحديد النشاطات والأعمال التي تحقق ربحاً وتولد الأموال، أو التي تحقق الخسائر ولكنها تولد الأموال؛
- يحدد حجم الأموال المتزايدة من النشاطات التشغيلية والتمويل الخارجي لمقابلة رأس المال والضرائب متطلبات التوزيعات؛
- يساعد جدول تدفقات الخزينة بتقييم المخاطرة والتي تتضمن كل من التنبؤ بالعائد المستقبلي وإحتمالية الإفلاس؛
- جدول تدفقات الخزينة يظهر قدرة المؤسسة على دفع مطلوباتها قصيرة الأجل عندما يطلبها أصحابها.

II. مكونات جدول تدفقات الخزينة

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من إعداد جدول سيولة الخزينة فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الإستثمارية، التمويلية. والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والإستنتاج¹:

II. 1. الأنشطة التشغيلية

تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المؤسسة وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالإستثمار ولا بالتمويل.

II. 2. الأنشطة الإستثمارية

تضم الأنشطة الإستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية، أو في المستقبل وتمثل في عمليات سحب أموال عن إقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل.

II. 3. الأنشطة التمويلية

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية والخارجية، أي الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

¹ صبيودة إيناس(2017)، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الجدول رقم (01-02): مكونات جدول تدفقات الخزينة

الأنشطة	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
أنشطة الإستغلال	- مبيعات السلع والخدمات؛ - الفوائد المستلمة؛ - حصص الأرباح المستلمة؛ - بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية؛ - مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية.	- مشتريات البضاعة؛ - الرواتب والأجور؛ - الفوائد المدفوعة؛ - شراء الأوراق التجارية نقداً؛ - المصاريف الأخرى.
الأنشطة الإستثمارية	- بيع العقارات المالية؛ - بيع الإستثمارات المالية.	- شراء العقارات المالية؛ - شراء الإستثمارات المالية.
الأنشطة التمويلية	- إصدار أسهم رأس المال؛ - إصدار سندات.	- شراء سندات الخزينة؛ - دفع الديون (أصل الدين فقط)؛ - دفع حصص الأرباح النقدية.

المصدر: منير شاكر محمد واخرون (2005)، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص144.

كما يمكن توضيح تأثير هذه التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة بنوعها الداخلة والخارجة على الخزينة الإجمالية في الشكل التالي، وذلك إنطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة الإجمالية وفق جدول تدفقات الخزينة والتي يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{الخزينة الإجمالية} = \text{خزينة دورة الإستغلال} + \text{خزينة دورة الإستثمار} + \text{خزينة التمويل}$$

¹ طبشي مصطفى (2015)، مرجع سبق ذكره، ص55.

III. طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

هناك نموذجين لعرض جدول تدفقات الخزينة وذلك وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 والنظام المحاسبي المالي، ولكل نموذج خصوصيته. وفيما يلي سنتطرق لطريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة، وهما الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة. وهذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالإستغلال، أو التي تولدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمار ولا بالتمويل).

III.1. الطريقة المباشرة

التي بموجبها يتم الإفصاح بالإجمالي المدفوعات النقدية عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 المؤسسات على تقديم التقارير عن تدفقات الخزينة باستخدام الطريقة المباشرة.¹ كما أن الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...)، قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، وبعبارة أخرى نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة ذلك الأسلوب الذي يقوم على إحتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا؟ كم دفع فعلا؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية، يركز هذا النموذج على دورتي الإستغلال والإستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الإستغلال إلا في مرحلة إنطلاق النشاط، وفي غير ذلك يتم إعتبار دورتي الإستدانة والتمويل ملجأ يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما، وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في الإقتصاديات الرأسمالية، أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية.²

¹ عادل علي بابكر الماحي أبو الجود (2019)، أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشقراء، السعودية، المجلد 05، العدد 01، ص 42.

² عقي حمزة (2017)، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، طور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 61-62.

الجدول رقم (01-03): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

الفترة من إلى.....

البيان	الملاحظات	السنة المالية n	السنة المالية n+1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال			
تخصيلات مقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الإستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية			
التخصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التخصيلات من عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التخصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التخصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			

			الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 26 يونيو 2008، الصادر في 2009/03/25، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، ص 35.

III. 2. الطريقة غير المباشرة

إن الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات، دون التأثير في الخزينة كالإهلاكات التي لا يوافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي، أو داخلي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي، أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الإستثمار والتمويل، تعرض كلا على حدى بنفس الطريقة المباشرة¹ مع الأخذ بالحسبان:²

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
- حساب تأثير النقدية من التحولات بسبب تأخر الدفع، هذا التعديل الثاني هو تقديم التغييرات في التشغيل على رأس المال العامل BFR؛
- التسويات من خلال إقصاء الإيرادات والمصروفات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي، هذه التعديلات الأولية يمكن بناؤها على أساس التدفق النقدي (MBA)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

¹ علي بابكر الماحي أبو الجود عادل (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² عقي حمزة (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 66.

و هذه الطريقة تم تبنيها من طرف النظام المالي المحاسبي الجزائري، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الإستغلال والإستثمار والتمويل بحيث نجد مايلي:¹

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الإستغلال؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الإستثمار؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

الجدول رقم (01-04): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

البيان	الملاحظات	السنة المالية n	السنة المالية n+1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل :			
الإهلاكات والمؤونات			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عملية الإستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات من عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 219.

			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: قرار مؤرخ في 26 يونيو 2008، الصادر في 2009/03/25، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، ص36.

III. 3. تحديد الاختلاف بين الطريقتين (المباشرة وغير المباشرة)

يمكن تحديد الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-05): جدول يوضح أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

الطريقة غير المباشرة	الطريقة المباشرة	أوجه الاختلاف
يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الإستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على الأساس النقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	المعلومات التي يتم الإفصاح عنها
إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة عن التشغيل وكذلك أوجه إستخدامها الأساسية	الهدف
تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الإستثمار والتمويل	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدى	معالجة البيانات

ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة والمرتبطة به.	وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
--	---

المصدر: شريط صلاح الدين، حفصة أمينة(2018)، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص83

VI. النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة

يستعمل جدول تدفقات الخزينة في مجال التحليل المالي، بإمكانية حساب النسب المالية التي تؤدي إلى معرفة التوازن المالي قصير الأجل، وتحليل السيولة والربحية، ويمكن حصرها في مجموعات النسب المالية التالية:

VI.1. فائض خزينة الإستغلال ETE

وهو رصيد دورة الإستغلال وهو الفرق بين تحصيلات ونفقات الإستغلال، إذ تسعى المؤسسة إلى تعظيم تحصيلات الإستغلال وتدفقة نفقات الإستغلال.

يبين هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة من خلال النشاطات الإستغالية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء المالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كما يبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة تسيير عناصر الإستغلال وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

فائض خزينة الإستغلال = تحصيلات الإستغلال - نفقات الإستغلال

VI.2. تدفق الخزينة المتاح FTD

يقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها اعتمادا على إمكانياتها المالية الداخلية، فيشير FTD الموجب إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع إلتزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون أو التوسع في مشروعاتها، أما إذا كان FTD سالب فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة الإقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق

¹ سليم جابو (2016)، محاضرات في تحليل القوائم المالية، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر، تخصص تمويل مصرفي، جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة، الجزائر، ص7.

سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى كالجوء إلى الرفع من رأس المال وتحسب بالعلاقة التالية:¹

تدفق الخزينة المتاح = أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال + (-أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار).

VI.3. نسب مقاييس جودة السيولة المالية:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفرها في التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسع الأنشطة الإستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، إما اذا كان سالبا فهذا يعني إن على الشركة أن تبحث عن مصادر تمويل العجز، وذلك إما ببيع جزء من إستثماراتها أو باللجوء إلى التمويل طويل الأجل.

كما أن عرض مصادر وإستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في إختيار مدى كفاءة سياسة التحصيل، ومن أهم نسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة نذكر:²

VI.3.1. نسبة التغطية النقدية: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة والإستثمارية التمويلية}}$$

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والإستثمارية نذكر مايلي:

-القروض والديون مستحقة الدفع؛

-الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويل؛

-المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة؛

-توزيعات الأرباح.

¹ نفس المرجع أعلاه، ونفس الصفحة.

² اليمين سعادة (2009)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 93.

وتمثل هذه النسبة ما اذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيها الكفاية لمواجهة التزاماتها الإستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

VI.3.2. نسبة الفوائد المدفوعة: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{فوائد الديون المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

VI.4. مقاييس جودة السيولة المالية

إن تحقيق الربح لا يعتبر لوحده كافيا للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، بل يجب أن يتدعم بتدفقات نقدية موجبة، ومن أهم النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة والتي تقيس الأداء المالي مايلي:¹

VI.4.1. نسبة النقدية التشغيلية: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

وتوضح هذه النسبة قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

VI.4.2. مؤشر النشاط التشغيلي: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{نتيجة الإستغلال}}$$

توضح هذه النسبة مدى مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

¹ . شلابي عمار، بولعايز وفاء(2019)، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 03، العدد01، ص 186.

VI. 3.4. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

VI. 4.4. نسبة التدفق النقدي التشغيلي: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإئتمان في تحصيل النقدية.

ونلاحظ أن تلك النسب المالية كلها مرتبطة بالتدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وهذا يدل على أهمية هذه

الأنشطة كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من أنشطتها الرئيسية، التي سوف تسمح لها بمواجهة إلتزاماتها والوفاء بعقودها، بينما التدفقات الإستثمارية تبين الحيازة أو التنازل على الإستثمارات وهذا يمثل عامل مساعد على استقطاب المستثمرين.

VI. 5. مقاييس السياسة المالية:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من

السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية. ومن أهم النسب المفيدة في هذا المجال مايلي: ¹

VI. 1.5. نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{توزيعات الأرباح}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستغلال}}$$

¹ طبشي مصطفى (2015)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 75-76.

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبناها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح، ومدى إستقلال هذه السياسة .

VI. 2.5. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{المتحصلات النقدية من إيرادات والفوائد التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الإستغلال}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الإستثمارات سوء في القروض أو في الأوراق المالية.

VI. 3.5. نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الإستغلال}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجية في تمويل الأنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، حيث تفيد في توفير مؤشرات عن كيفية إستخدام الأموال، كما تعكس كذلك نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة تتلائم مع تمويل أصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

المطلب الثالث: دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات.

يسمح جدول تدفقات الخزينة الذي يعده المحاسبون في نهاية السنة المالية بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، فانطلاقا من المعلومات المحاسبية التي يوفرها جدول تدفقات الخزينة يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والإعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة، واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات وإجراء المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة ومحاولة تداركها بتصور حل مبدئي لذلك. يلعب جدول تدفقات الخزينة دورا هاما في معالجة وتسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرارات. تتمثل أفضل الوسائل والوثائق المجمعة للمعلومات محل

الدراسة المطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين في جدول تدفقات الخزينة الذي يلزم على المحاسب إعداداه وتوفير مختلف البيانات من خلاله حيث تتلخص أهداف هذه الأخيرة فيما يلي:¹

-هدف جوهرى ورئيسى يتمثل فى تسهيل إتخاذ القرار من خلال لفت إنتباه متخذ القرار وتوجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة؛

-يسهل تقييم أداء المؤسسة عن طريق قياس نتائج أعمالها؛

-أداة إتصال بين المؤسسة ومستعملي المعلومات المحاسبية كالمقترضين، المستثمرين، العملاء والبنوك؛

يمكن استخدام قوائم التدفقات النقدية فى تقديم نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية حيث أن التقرير عن المعلومات التى يوفرها الجدول له عدة فوائد من بينها:²

-المساهمة فى تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتحليل مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة؛

-تستخدم كإحدى وسائل تقييم الأنشطة الإستثمارية واتخاذ قرارات الإستثمار؛

-تعد مؤشرا هاما ضد الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية؛

-نظرا لاهتمام أصحاب المؤسسة بتوزيع الأرباح فمعلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية عند أخذ مسألة التوزيعات النقدية.

المبحث الثانى: نتائج الدراسات السابقة حول ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة القاعدة لأي بحث علمى، وفى موضوع ترشيد القرارات المالية من خلال جدول

تدفقات الخزينة تحديدا نجد مجموعة من الدراسات التى تتشابه جزئيا مع دراستنا، منها ما أجريت بمؤسسات إقتصادية ومنها ماتمت فى المصارف. وتختلف دراستنا عن باقى الدراسات فى مجموعة من الجوانب وهو ما سيتم التطرق له فى هذا المبحث.

المطلب الاول: نتائج دراسات متعلقة بتحليل جدول تدفقات الخزينة

سيتم فى هذا المطلب عرض بعض الدراسات المتعلقة بتحليل جدول تدفقات الخزينة.

¹ شريط صلاح الدين، حفصة أمينة (2018)، دور قائمة التدفقات النقدية فى دعم عملية إتخاذ القرار فى ظل المعيار المحاسبى الدولى رقم 07، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 06، ص.ص 86-87.

² محمود جمام، أميرة الدباش (2015)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 71-72.

I. دراسة سماي علي، خلف الله بن يوسف (2016)، بعنوان: "تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنايب (ALF.APIPE)".¹ حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجديد الصادر في 2007/11/25، والذي شرع في تطبيقه عمليا ابتداء من 2010/01/01. هادفين من خلال ذلك الى القيام بدراسة تفصيلية لمجموعة من القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها وفق النظام الجديد والمتمثلة في جدول تدفقات الخزينة لسنتي (2010-2011) عن طريق تحديد مفهومه وأهميته وكيفية إعدادها من خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب، والتي تم إنشاؤها سنة 1975 على شكل وحدة حلزونية بولاية غرداية.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي معتبرة تفوق ضعف النتيجة الصافية المحققة، وهو ما يدل مبدئيا عن وجود سيولة معتبرة لدى المجمع؛
- حققت أيضا تدفقا موجبا من دورة الإستغلال أكبر من القدرة على التمويل الذاتي وهذا دليل على التحكم الجيد في تسيير عناصر الاستغلال؛
- الإحتياج السالب والذي يدل على وجود مورد، ونلاحظ أن تدفق الخزينة المتاح سالب وهذا ما يدل على أن دورة الإستثمار تولد عجز في الخزينة وهذا أمر عادي كون المجمع في دور نموه؛
- تولد دورة التمويل عجز في الخزينة بسبب وجود توزيعات، والتي تشكل تدفقات خارجة من الخزينة دون وجود في رأس المال نقدا، لكن هذا العجز تم تغطيته بتدفق الخزينة المتاح والرصيد إما يوجه في تسديد الديون، أو يتم الإحتفاظ به في شكل سيولة نقدية؛
- ويمكن القول في الأخير أن خزينة المؤسسة تتمتع بفائض نقدي سببه الرئيسي النتيجة الصافية الموجبة والتحكم الجيد في تسيير عناصر الإستغلال وكلها مؤشرات أداء جيد، إلا أن هناك سيولة نقدية لا بد من إستغلالها لأنها تعبر عن تكلفة لفرصة بديلة.

II. دراسة حنان رزاق سالم، خبيطي خضير (2018)، بعنوان: "تحليل جدول تدفقات الخزينة بطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية".² حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في

¹ سماي علي، خلف الله بن يوسف (2016)، تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 11 العدد 20، ص ص 77-91.

² حنان رزاق سالم، خبيطي خضير (2018)، تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص ص 209-221.

موضوع تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة والذي حظي باهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين مؤخرا لما له من أهمية بالغة في الحكم على الوضع المالي للمؤسسات بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات والنسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة والمعدلات كتطور معدل نمو تدفقات خزينة الإستثمار ومعدل نمو تدفق الخزينة المتاح للمؤسسة وذلك لمؤسسة اقتصادية تنشط في مجال الخدمات للفترة الممتدة من (2010-2014) في الجزائر.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

-تذبذب وعدم إستقرار في معدل نمو مؤشر القدرة على التمويل الذاتي ويعود السبب إلى النتيجة الصافية لسنة المالية خاصة منها رقم الأعمال؛

-يسجل نمو مؤشر الإحتياج في رأسمال العامل في أغلب سنوات الدراسة، وذلك عائد إلى البطء المسجل في معدل دوران المخزون، وذلك بمقارنة مع معدل دوران كل من المورد والعملاء والذي كان سببه إقتناء لقطع غيار خاصة بالآلات، والتي تقوم المؤسسة بغيرها في حالة التلف؛

-تسجل المؤسسة في كل سنوات الدراسة تدفق خزينة إستثماري سالب ناتج عن عمليات الحيازة عن الإستثمارات المادية والمعنوية والمالية الضخمة، التي تقوم بها المؤسسة بمقارنة مع عمليات التنازل وبالأخص عملية حيازة الإستثمارات المادية والمعنوية؛

-تتركب خزينة التمويل من دورتين مهميتين أساسيتين هما دورة رأسمال ودورة الإستدانة. تعتمد هذه الدورة على القيام بعمليات الإقراض والإقتراض التي تقوم بها المؤسسة، بينما دورة رأس المال فتشتمل توزيعات الأرباح التي تقوم بها بالإضافة إلى الرفع في رأس المال النقدي، والذي يكون عن طريق طرح أسهم في السوق المالي ويتطلب القيام بهذه العملية أن تكون مؤسسة مسعرة في البورصة لتسهيل وتسيير القيام بهذه التعاملات المالية؛

-إنعدام التعامل بالرفع في رأس المال النقدي في المؤسسة.

III. دراسة ظريف مريم، الحائك أيمن (2018)، بعنوان: "أهمية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق

جدول المعلومة المحاسبية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بومرداس".¹ حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية توظيف المحتوى المعلوماتي لجدول تدفقات الخزينة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والمساعدة في إتخاذ القرارات من خلال دراسة

¹ ظريف مريم، الحائك أيمن (2018)، أهمية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، ص-ص 80-97.

حالة مؤسسة إقتصادية وطنية وهي مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز، بومرداس خلال الفترة الممتدة من (2013-2015). بغية الوصول إلى ذلك قاما الباحثان بتشكيل قاعدة بيانات مكونة من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وأهم مؤشرات المالية.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- لا يمكن الإعتماد على المحتوى المعلوماتي لجدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي فقط ما لم يقترن مع المحتوى المعلوماتي للميزانية وجدول حسابات النتائج، لأن كل قائمة تعطي معلومات محدودة حيث أن جدول تدفقات الخزينة مكمل لجدول حسابات النتائج لإفصاحه عن التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية، ومكملا للميزانية لإفصاحه عن التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير الأصول الثابتة والإلتزامات وحقوق الملكية (الأنشطة التمويلية والإستثمارية)؛

- صافي التدفق النقدي للمؤسسة سالب لسنة 2013، أما في سنتي 2014 و 2015 موجب وهو ما يدل على النقدية المعتبرة التي تحوز عليها المؤسسة؛

- باعتبار أن الإستثمار والتمويل لا يمثلان النشاط الرئيسي للمؤسسة فإنه للحكم على كفاءة الإدارة في توفير السيولة اللازمة يتم الإعتبار بنسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وهذا ما أكدته نتائج المقاييس المالية؛

- تقييم كفاءة السياسة المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية يكون من خلال نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات.

VI. دراسة طبشي مصطفى (2016) بعنوان: "إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) فرع ورقلة".¹ حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية، حيث وقع الإختيار على مؤسسة وطنية إقتصادية متخصصة في بيع وتصليح الشاحنات والحافلات وبيع قطع الغيار وتقديم الخدمات للمصالح العامة في مجال النقل والمراقبة التقنية للشاحنات وهي المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) فرع ورقلة 840 خلال الفترة الممتدة من (2011-2014)، وذلك بالإعتماد على بياناتها المالية المتمثلة في كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

¹ طبشي مصطفى (2016)، إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- تعاني المؤسسة محل الدراسة من التضخم في عناصر احتياج رأسمال العامل للإستغلال (BFR_E) بسبب تقديم المؤسسة تسهيلات كبيرة للزبائن، وذلك راجع لنوعية زبائنها (جماعات محلية والمؤسسات العسكرية) وهو ما يعكسه مؤشر التدفق النقدي من أنشطة الإستغلال الأمر الذي يتطلب تنويع زبائنها من أجل التقليل من هذا التضخم؛
- تعتبر مصاريف المستخدمين من أهم وأشهر الأعباء التي تعاني منها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، إلا أن ذلك تم تجاوزه في مؤسستنا محل الدراسة وذلك بتنويع سياسة التوظيف بين عامل دائم وعامل متعاقد بما يخدم مصالحها؛
- تظهر كفاءة سياسة المؤسسة بخصوص تحكمها في تكاليفها وكذا تنويع إيراداتها من خلال تحقيق قيم هامة ومعتبرة على مستوى صافي تدفقات أموال خزيتها المتأنية في أنشطة إستغلالها (ETE) خلال فترة الدراسة؛
- من خلال حساب رصيد التدفق النقدي المتاح (FTD) في المؤسسة تبين لنا أن هذه الأخيرة تحقق فوائض كبيرة على مستوى هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة بمساهمة معتبرة من عمليات دورة الإستثمار في شكل تنازلات.

المطلب الثاني: نتائج دراسات متعلقة بتقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات

سيتم في هذا المطلب عرض بعض الدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات.

- I. دراسة محمود جمام، أميرة الدباش (2015) بعنوان: "أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية".¹ حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر قائمة التدفقات النقدية على عمليات إتخاذ القرارات المالية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة لتقدم المعلومات المناسبة، ومن ثم إمكانية تمكين متخذ القرار من معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من سبعة بنوك مستخدمين أسلوب الإستبيان بجمع المعلومات وتحصيلها بواسطة مجموعة من المؤشرات الإحصائية، وتمت هذه الدراسة في البنوك التجارية بولاية جيجل لسنة (2015).

¹ محمود جمام، أميرة الدباش (2015)، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 2، العدد 02، ص-ص 65-83.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

-تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية، نظرا لكونها توفر معلومات مالية وذلك لإعتمادها على الأساس النقدي؛

-تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحديد أنشطة المؤسسة من خلال التدفقات النقدية الصادرة والواردة، إذ تبين قدرة المؤسسة على سداد ديونها؛

-يؤدي الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وبالتالي مساعدة المستثمرين والمساهمين في ترشيد مختلف قراراتهم المالية؛

-تساعد قائمة التدفقات النقدية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال تقييم التدفقات النقدية، ومن ثم المساهمة في التأثير على القرار المالي؛

-وجود أثر إيجابي متوسط ذو دلالة إحصائية لقائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية.

II. دراسة صيودة إيناس(2017)، بعنوان: "دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمياه".¹ حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة وقياس الأداء وإظهار مواقع القوة والضعف وتحديد أماكن الخلل قصد تصحيحها، مدعمين هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية لمؤسسة إقتصادية وطنية تنشط في مجال الموارد المائية وهي المؤسسة الجزائرية للمياه التي يقع مقرها بالجزائر لسنة(2015). واعتمد الباحث في دراسته على التحليل المالي للقوائم المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان يعتبران عاملان أساسيان لإعداد جدول تدفقات الخزينة، الذي يعد الأساس النقدي بمثابة صلة الوصل بين القوائم المالية الأخرى.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

-تتمتع المؤسسة بتدفق خزينة صافي موجب وهذا ما يوضح قدرتها على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات الإستغلال؛

-تطور أصول المؤسسة من سنة إلى أخرى فهي بذلك قادرة على تنمية ذمتها المالية وهو ما يبين الجهود التي تبذلها المؤسسة في مجال الإستثمار في الحياة على الإستثمارات؛

¹ صيودة إيناس(2017)، دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 07، العدد 01، ص-ص 153-172.

-اعتماد المؤسسة كلياً على مصادر تمويلها الداخلية حيث ان لديها تمويلاً كافياً من خزينة الإستغلال لتغطية عملياتها الإستثمارية؛

-عدم لجوءها للقروض أو الرفع من رأس المال لتمويل إستثماراتها؛

-تتميز هذه المؤسسة بالنجاعة والفعالية المالية الناجمة عن كفاءة عمليات الإستغلال.

III. دراسة عادل علي بابكر الماحي أبو الجود (2019)، بعنوان: "أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات

الإستثمار بالمصارف دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض".¹ حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية بمصرف الراجحي بالرياض خلال سنة (2017)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والإستقرائي والبرنامج الإحصائي في العلوم الإجتماعية (SPSS) وبرنامج (Excel) والإستبيان كأداة لجمع المعلومات، وفي ذلك تم إختيار عينة طبقية عشوائية فقام الباحث بتوزيع 35 إستمارة على أفراد مجتمع الدراسة وبلغ العدد المستلم منها 26 إستمارة وقد إستعان أيضاً بالمقابلة الشخصية.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

-يؤدي الإعتماد على المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية إلى ترشيد قرارات الإستثمار؛

-التأثير على قائمة الدخل من خلال الأنشطة التشغيلية يساعد على إتخاذ قرار الإستثمار؛

-الحصول على معلومات عن الموجودات طويلة الأجل يساعد في إتخاذ قرار الإستثمار؛

-تنسجم التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية بالموثوقية التي تساعد على إتخاذ قرار الإستثمار؛

-قدرة قائمة التدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح يساعد المصرف على إتخاذ قرارات الإستثمار.

VI. دراسة شلابي عمار، بولعابيز وفاء (2019) بعنوان: "تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقاً

للمعايير المحاسبية الجديدة دراسة حالة مؤسسة Nca روية".² حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور جدول تدفقات

¹ عادل علي بابكر الماحي أبو الجود (2019)، أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة شقراء، السعودية، المجلد 05، العدد 01، ص-ص 37-58.

² شلابي عمار، بولعابيز وفاء (2019)، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 03، العدد 01، ص-ص 178-199.

الخزينة في تقييم الأداء وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مدعمين هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في إنتاج العصائر المدرجة في بورصة الجزائر المتمثلة في شركة **Nca** روية، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2014-2017). ومن الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة وحساب المؤشرات والنسب المالية (نسبة التغطية النقدية، نسبة التدفق النقدي التشغيلي، نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي).

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- حققت المؤسسة عجز في تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية خلال الفترة (2014-2017) بسبب أن المسحوبات عن إقتناء استثمارات جديدة أكبر من التحصيلات النقدية عن عمليات التنازل عن الإستثمارات؛
- المؤسسة عانت من عجز في خزينتها ناتج عن حالة خلل في التوازن المالي والسبب الرئيسي من وراء ذلك هو أن المؤسسة كانت عاجزة عن تمويل الإحتياجات الداخلية للنمو؛
- أظهر التحليل المالي لإجمالي خزينة المؤسسة **Nca** روية إلى وجود عجز طول فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى عدم تحقيق المؤسسة لتوازنها الطويل رغم تحقيقها للتوازن قصير الأجل، فهو قادر على خلق النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- تشخيص وضعية الخزينة يتطلب المقارنة مع النتيجة الصافية المستخرجة من جدول حسابات النتائج وبالتالي فجدول تدفقات الخزينة لا يكون مفيدا بمعزل عن القوائم المالية الأخرى؛
- المؤسسة أحسنت تسيير دورة إستغلالها حيث تملك سياسة جيدة مع الزبائن في تحصيل المستحقات وقادرة على تسديد إلتزاماتها للموردين ويمكنها تصريف المخزون وزيادة المبيعات، كما أن المؤسسة إستطاعت توليد تدفقات نقدية تشغيلية من أرباحها المحققة خلال الفترة (2014-2017).

VII. دراسة Katrina Zager و Lajos Zager بعنوان « The role of financial information

in decision making process.»¹ حيث هدفت الدراسة إلى تحديد دور البيانات المالية كدالة لإتخاذ القرارات

والتأكيد على أنه يجب على المستخدمين المختلفين معرفة كيفية قراءة هذه البيانات. حيث تم الإعتماد في هذه الدراسة على ميزان المراجعة والدفاتر التي تم فيها تسجيل جميع العمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة نتيجة دخول وخروج المنتجات.

¹ Katrina Zager, Lajos Zager(2006), The role of financial information in decision processe, Innovative marketing, volume02, issue03, p.p35-40.

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- يمكن قياس وفحص جودة العمل للشركة بأكملها على أساس المعلومات المالية؛
- الأعمال الناجحة هي العملية التجارية التي تنتج لفترة طويلة في مستوى مناسب من الأمن والكفاءة في العمل؛
- يتم فحص أمان الأعمال أولاً وقبل كل شيء على أساس الميزانية العمومية والكفاءة على أساس حساب الربح والخسارة؛
- الحصول على صورة أكثر إكتمالا حول جودة العمل نحتاج إلى النظر في البيانات المالية؛
- المعلومات المالية يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تقرير جودة الأعمال الحالية وخلق إفتراض للأعمال التجارية الأكثر نجاحا في المستقبل.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

سيتم خلال هذا المطلب التطرق إلى ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات وذلك من حيث عينة الدراسة، فترة الدراسة، الطريقة ونتائج الدراسة.

I. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة:

تختلف دراستنا عن باقي الدراسات من حيث عينة الدراسة محل التطبيق، اذ تمت دراستنا التطبيقية أساسا على مؤسسة إقتصادية، أما باقي الدراسات منها ما تمت دراستها على مستوى مؤسسات صناعية، ومنها ما تمت على مستوى بنوك تجارية، ومنها ما تمت على مستوى مؤسسات خدمتية، ومنها دراسات تتشابه مع دراستنا حيث تمت هي الأخرى على مستوى مؤسسات إقتصادية.

II. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث فترة الدراسة:

تتسم دراستنا عن باقي الدراسات بطابع التجديد من حيث فترة الدراسة، حيث تم إعتداد بيانات حديثة للفترة (2015-2018) تخص الميزانية وجدول حسابات النتائج التي تم تحصيلها من مؤسسة مناجم فوسفات تبسة.

III. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث الطريقة:

إرتأينا من خلال دراستنا التطبيقية الدور المهم لجدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات، حيث تم في دراستنا تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة، حيث تم في بعض الدراسات السابقة الإعتماد على تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة، بينما تم تحليل البعض الآخر من الدراسات وفق الطريقة المباشرة، بينما قام الجزء الآخر بتحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

VI. ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات من حيث نتائج الدراسة:

من المعلوم أن نتائج كل دراسة تختلف باختلاف المتغيرات الأساسية والفترة محل الدراسة، غير أن الهدف الأساسي لمعظم الدراسات بما فيها دراستنا هو تحديد الوضعية المالية وذلك من خلال تحليل النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة محل الدراسة، أما الإختلاف الملفت للنظر في نتائج دراستنا أن مؤسسة مناجم فوسفات تبسة كانت وضعيتها المالية وأدائها المالي جيد في الثلاث سنوات الأولى من الدراسة خاصة في سنة 2015 ثم بدأت بالتدهور لتسجل وضعية مالية متدهورة سنة 2018 حيث تميزت هذه السنة بعدم قدرة المؤسسة على توليد السيولة وأن المؤسسة مظطرة للإقتراض أو الزيادة في رأس مال العامل في الأجل القصير، وخلال هذه السنة كانت المؤسسة غير قادرة على سداد ديونها، ومنه يمكن القول أن المؤسسة محل الدراسة سجلت خلال سنة 2018 وضعية مالية متدهورة وغير مقبولة.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل دراسة جدول تدفقات الخزينة بغية التعرف على أسس إعداده وأهميته كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها المالية بالإعتماد على تحليل مؤشرات و النسب التحليلية الخاصة به ومعرفة مختلف الحركات المالية في المؤسسة، وتبين لنا أن جدول تدفقات الخزينة قائمة إضافية وهو من بين أهم القوائم المالية إذ توضح حركة التدفقات النقدية وتقوم على الأساس النقدي وهذا ما تتميز به عن القوائم الرئيسية الأخرى، فلجدول تدفقات الخزينة مكانة كبيرة عند المستخدمين فهي تساهم في إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ومن خلال نسب تقييم جودة الأرباح والسيولة والسياسات المالية ما يمنحهم الثقة في اتخاذ قراراتهم المالية.

الفصل الثاني:

دراسة عمليات ترشيد القرارات المالية من خلال
جدول تدفقات الخزينة في مؤسسة مناجم فوسفات
تبسة

تمهيد

بعدما تطرقنا في الجانب النظري إلى توضيحات دور جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية ضمن المؤسسة سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على مؤسسة مناجم الفوسفات.

ولإتمام الجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول هذا الفصل من خلال مبحثين، حيث يتناول الأول التعريف بمؤسسة مناجم فوسفات تبسة. بالإضافة إلى عرض أهم الأدوات والطرق المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بترشيد القرارات المالية من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة لهذا الموضوع من خلال المطلب الأول والثاني، وكذا تحديد الأدوات المستعملة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثالث

المطلب الأول: مجتمع الدراسة "الشركة الوطنية للحديد والفوسفات"

يعتبر النشاط المنجمي من أقدم النشاطات الإقتصادية التي مارسها الإنسان بحكم مساهمته في التطوير الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع، وتزخر الجزائر منذ القدم بخيرات طبيعية معدنية وفيرة، الأمر الذي جعلها تباشر في إنجاز قاعدة صناعية لاستغلال هذه الثروات لصالحها، وبالتالي رفع قطاع المناجم نحو التطور، ومن بين المؤسسات التي تباشر هذا الإستغلال المنجمي نجد شركة مجموعة فرفوس.

I . نشأة الشركة الوطنية للحديد و الفوسفات -FERPHOS GROUPE- :

المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات يرمز لها ب -FERPHOS GROUPE- تواجد مقرها الإجتماعي بتبسة نتجت إثر عملية إعادة الهيكلة للشركة الوطنية للأبحاث و الإستغلالات المنجمية -SONAREM- وهذا بمقتضى المرسوم رقم 441/83 المؤرخ ب 16 جويلية 1983 وتحولت إلى شركة عمومية إقتصادية بتاريخ 22 ماي 1990 بمقتضى قانون توجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية. ومن هذا المنطلق فقد تكلفت في إطار المخطط الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بانتاج وتحويل و توزيع واستيراد وتصدير الموارد المنجمية من حديد وفوسفات والبوزولان إضافة إلى مشتقاتها وبعض المنتجات الفرعية.

ومن مهامها الأساسية:

-عملية البحث المنجمي؛

-عملية التطوير المنجمي؛

-عملية الإنتاج.

عموما فهي مكلفة بكل العمليات التجارية والصناعية والمالية والعقارية المنقولة في كل النقاط المتواجدة على التراب

الوطني.

رأس مالها الإجتماعي الإبتدائي هو 50.000.000 دج ثم تعدى إلى 300.000.000 دج ثم إلى

100.000.000 دج لينتهي لينتهي ب 243.000.000 دج مجموعة فرفوس تنشط في القطاع المنجمي الذي تشرف

عليه الشركة القابضة للمناجم، مع دخول الإصلاحات الإقتصادية حيز التنفيذ تحولت مؤسسة فرفوس ابتداء من شهر ماي

1990 إلى الإستقلالية وتهيكلت على هذا الأساس.

- بتاريخ 01 جانفي 2005 تم تفريع الشركة إلى مجموعة شركات تشرف عليها المجموعة الصناعية FERPHOS -
 GROUPE- ومقرها الاجتماعي عنابة وتضم الشركات التالية:
- شركة مناجم الفوسفات-SOMIPHOS-؛
 - شركة مناجم الحديد-SOMIFER-؛
 - شركة البوزولان-POZZOLANE-؛
 - شركة المسبك-SFO-FONDER-؛
 - شركة البناءات والتجهيز-FERBAT-؛
 - شركة نقل الموارد المنجمية-SOTRAMINE- .

II. أهداف المؤسسة

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهداف المؤسسة محل الدراسة وطبيعة نشاطها.

II. 1. أهداف المؤسسة:

تسعى كل مؤسسة إقتصادية حسب طبيعة ونوعية نشاطها إلى تحقيق عدة أهداف، فمجموعة فرفوس من خلال ممارسة نشاطها تهدف إلى تحقيق أهداف مسطرة تماشى وتتوافق مع إمكانياتها وقدراتها، وتقوم بتقسيم هذه الأهداف إلى أهداف (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية).

II. 1.1. الأهداف الإقتصادية:

- تحقيق الربح لتوسيع نشاطها وبالتالي الصمود أمام المؤسسات الأخرى؛
- وصولها إلى الحصول على شهادات عالمية في الجودة أهمها شهادة ISO للجودة العالمية؛
- المشاركة في ترقية وتحسين الموارد والإنتاج الوطني وتوسيع الإمكانيات الصناعية ووسائل التخزين؛
- تقديم التسهيلات فيما يتعلق بعمليات التصدير؛
- تدعيم وخدمة الجانب الإقتصادي من خلال إنتاج وتسويق مواد الحديد والفوسفات والبوزولان خام أو بعد

التحول؛

- كسب العملاء الجدد وذلك عن طريق التعريف بالمؤسسة والمشاركة في المعارض والملتقيات الدولية؛
- زيادة حصتها في السوق العالمي وخلق ديناميكية للشركة والتعامل؛
- التحسين والتحكم في كل دوائر مراقبة المنتج وتخفيض النقائص في قيمتها؛
- الإستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وتطويرها؛
- الترقية في مستوى نشاطها بزرع وكالات جهوية يمكنها التحول إلى مؤسسات مستغلة؛

- التمسك بالإطار القانوني المعمول به في كل العمليات المرتبطة بنشاطها؛
- العمل على ضمان التمويل اللازم والذي يسمح بتحقيق برامج الإنتاج مع استيراد المنتجات المكتملة واللازمة لتحقيق هذه البرامج.

II. 2. الأهداف الإجتماعية:

- رفع مستوى العاملين المهني والإجتماعي.
- ضمان مستوى مقبول من الأجور يسمح للعامل بتلبية احتياجاته، والحفاظ على بقائه وتحسين مستوى معيشة العمال وترقية الجانب التأهيلي.

II. 3. الأهداف الثقافية:

- الحفاظ على المحيط وزرع ثقافة المؤسسة المواطنة.
- ترقية أخلاقيات تسيير الأعمال.

III. طبيعة نشاط المؤسسة:

تمارس مجموعة فرفوس عدة أنشطة من بينها أنشطة إنتاجية متمثلة في:

III. 1. إنتاج الحديد: إن إنتاج الحديد يقدر بحوالي 200 ألف طن خلال سنة 2005 الموجه إلى مصانع الإسمنت ويكون هذا الإنتاج موافق لحجم الطلب المحلي.

III. 2. إنتاج الفوسفات: تملك المؤسسة ثروة باطنية من مادة الفوسفات حيث تتواجد بمنجم جبل العنق (بئر العاتر) الذي دلت عليه الأبحاث، وتقدر هذه الثروة ب 02 مليار طن كإحتياطي خام، أما الإنتاج فيقدر ب 01 مليون طن وتطمح المؤسسة برفع الإنتاج مستقبلا إلى 06 ملايين طن بنسبة 10% من الإنتاج يوجه إلى الإستهلاك المحلي أما الباقي يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية كما يعتبر المنتج الوحيد الذي تصدره المؤسسة، وتسعة في نفس الوقت إلى تطويره والدفع من طاقاتها الإنتاجية والبيعية وهذا بفضل جملة من الخصائص والمزايا.

III. 3. إنتاج البوزولان: هذا المنتج عبارة عن صخرة بركانية ذات لون يميل من الأحمر إلى الأسود، يتواجد هذا المنتج بمنجم بني صاف (عين تيموشنت) الذي يبعد عن ميناء بني صاف ب 14 كلم حيث بدأ هذا المنجم أشغاله الإنتاجية سنة 1985، ويعود الفضل الكبير للمؤسسة في إدخال هذا المنتج إلى السوق المحلية وتحتوي على نسبة 20 % من الحديد، وتستعمل هذه المادة لرفع جودة المركبات وزيادة تماسكها ويبلغ إنتاج البوزولان حوالي 240 ألف طن سنويا.

III 4. إنتاج السبيكة: وتعني إنتاج كل أنواع المسبوكات من مكابح القطارات وبعض قطع الغيارات الخاصة بالآلات الزراعية والصناعية الميكانيكية، وكذلك أدوات البناء وغيرها ويتم هذا الإنتاج في مسبكة الونزة حيث تم إنتاجه سنة 1979 وكان على أساس الطلبات المستمرة والحاجة الملحة لمكابح القطارات.

المطلب الثاني: عينة الدراسة - شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS-

تعود نشأة صناعة الفوسفات إلى بداية القرن 19 مع إكتشاف عدة مناجم بالشرق الجزائري وانتقال إنتاج الفوسفات، المستخرج أساسا من منجم الكويف من 300.000 طن بداية القرن، إلى 500.000 طن سنة 1920، و584.000 طن سنويا سنة 1938 إلى بداية الحرب العالمية الثانية. استأنفت الأشغال بمنجم الكويف بعده ليتجاوز إنتاجه 500.000 طن سنويا خلال الخمسينات، وبعد الإستقلال انخفض احتياط المنجم ليتوقف نهائيا سنة 1978، أكتشف منجم جبل العنق سنة 1960-1965 بقدرته نظرية مقدرة ب 900.000 طن من الفوسفات المحترق والمثري بنسبة 77% ولم تسمح الهياكل إلا بإنتاج يتراوح بين 450.000 و500.000 طن سنويا.

كان إستغلال الفوسفات قبل الإستقلال من إختصاص شركات تابعة للخوائص المعمرين من إستغل منجم الكويف، إلى غاية تاريخ الإستقلال من قبل شركة فوسفات قسنطينة، وأستغنى عنه سنة 1963 وخلفتها شركة BAREM سنة 1964 ثم شركة SONAREM سنة 1967، وقد أسس المنجم بمرسوم واستغل في النهاية وأغلق سنة 1978. أما ميدان تحويل الفوسفات فقد أسند إلى مؤسسة سونطراك إثر تقييم شركة SPACE سنة 1968. وفي سنة 1973 أسند مشروع حمض الفوسفور، الذي أعدته شركة جبل العنق بإشراف SONAREM إلى مؤسسة SONATRECH المكلفة آنذاك بتطوير صناعة الأسمدة لتغطية طلب السوق الوطني وترقية صادرات الحمض، ذلك الحين بقيت SONAREM مكلفة بمهمة ترقية وتطوير المنتج المنجمي .

ثم تولت مؤسسة ASMIDAL الناشئة بعد إعادة هيكلة SONATRACH المهمة، ثم تطوير صناعة الأسمدة. بدأ إستغلال منجم جبل العنق في الستينات من طرف SDO شركة جبل العنق الخاصة آنذاك، لتندمج فيما بعد الشركة المنجمية SONAREM سنة 1983، إنبتقت منها عدة مؤسسات منها مؤسسة ففوس، طبقا لمرسوم نشأتها، وفي سنة 2004 بادرت مؤسسة ففوس على إعتقاد نظام الفروع وبتطبيقه سنة 2005 حيث أحدثت الفروع (المؤسسات) سابقة الذكر.

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

لقد تم إستخدام المنهج التحليلي الإحصائي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها تم الإعتقاد على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، نذكرها فيما يلي:

I. الأدوات المستخدمة في الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وبغية إنهاء تطلعاتها، يتم الإعتماد على البيانات الجاهزة والمتوفرة، والتي تشكل خلفية أدبية تم جمعها بالمراجعة والإطلاع، حيث يتم إنتهاج المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة سواءا نظريا أو تطبيقيا.

تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي الأكثر إستخداما، وتستخدم هذه النسب لتحديد العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى إذا إستطاع المحلل المالي من تفسيرها، فإدارة الشركة تستخدم هذه النسب لتقييم أدائها في نهاية الفترة، وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمقرضين فمن خلالها يمكن معرفة ما إذا كان بمقدور الشركة من سداد القرض المستحق في الأجل القصير أو الطويل، وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمر لتقدير قيمة العوائد المتوقعة على الإستثمار وتقدير درجة المخاطر المرتبطة بالإستثمار وتمثل هذه النسب في:

-نسبة فائض خزينة الإستغلال؛

-نسبة تدفق الخزينة المتاح؛

-مقاييس السيولة المالية: توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، وبما أن فائض خزينة الإستغلال يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة تدفقات الخزينة توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن مدى كفاءة سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، ومن أهم نسب جودة السيولة:

-نسبة التغطية النقدية؛

-نسبة الفوائد المدفوعة.

-مقاييس جودة أرباح المؤسسة: من المتعارف عليه أنه كلما إرتفع فائض خزينة الإستغلال دل ذلك على إرتفاع نوعية وجودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس. ومن أهم نسب قياس جودة ونوعية أرباح المؤسسة نجد:

-نسبة النقدية التشغيلية؛

-مؤشر النشاط التشغيلي؛

-العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي؛

-نسبة التدفق النقدي التشغيلي.

-مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة: توفر قائمة تدفقات الخزينة معلومات يمكن من خلالها التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم المقاييس المستخدمة لتقييم السياسة المالية نجد:

-نسبة التوزيعات النقدية؛

-نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة؛

-نسبة الإنفاق الرأسمالي.

II. الأساليب المستخدمة في الدراسة

نظرا لأن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الإعتماد على برنامج Excel، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختيار فرضياتها.

يستخدم برنامج excel لغايات إجراء العمليات الحسابية، ويحتوي على عدد لا نهائي من الأوراق الافتراضية التي تتيح للمستخدم إدخال المعادلات الحسابية والبيانات اللازمة وإجراء التعديلات عليها، ويتم ذلك جميعه بشكل آلي، كما يتيح البرنامج للمستخدم إمكانية تخزين البيانات وحفظها بشكل إلكتروني وطباعتها على ورق.

من الجدير بالذكر أن صفحات برنامج الإكسل تتألف من ورقات عمل تسمى الواحدة منها sheet متبوعا برقم الصفحة في حال لم يتم تغييره من قبل المستخدم، وتقسم ورقة العمل الواحدة إلى عدد ضخم من الأعمدة والصفوف حيث تحمل الأعمدة تسميات خاصة بها وفقا للأحرف الهجائية الإنجليزية، أما الصفوف فتحمل أرقامها.

برنامج Excel مهم جدا في تنظيم الأمور الاقتصادية خاصة في مجال المحاسبة وتدبير الموارد المالية حيث أنك إذا قمت بجولة في قسم المحاسبة والموارد المالية لأي شركة ضخمة ستجد حواسبها مملوءة بجدول اكسل تشرح النتائج المالية والميزانيات وخطط ضخمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل. في هذا القطاع من العمل يمكنك إستخدام الإكسل، فمن خلال ميزات المتقدمة يمكنك إنجاز أعمال كانت تستمر لأسابيع ليم إنهاؤها يدويا في دقائق معدودة.

يقوم عادة محترفو التسويق والإنتاج بالإعتماد على الفريق المالي خاصتهم للقيام بالحسابات المالية الشاقة في حين أن إستخدام الإكسل لتجهيز قوائم خاصة بالزبائن وبالأهداف المرجوة من المبيعات يساعد في تنظيم عمل فريق المبيعات ووضع خطط مستقبلية للتسويق بناء على النتائج السابقة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يستند جدول تدفقات الخزينة في إعدادده على الميزانية وجدول حسابات النتائج وسيتم خلال هذا المبحث دراسة وضعية الأداء المالي لمؤسسة مناجم فوسفات تبسة، والتركيز في هذه الدراسة على استخدام مؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

كما سبق وذكرنا أن جدول تدفقات الخزينة يستند في إعداده إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج، وسيتم في هذا المطلب إعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة لمؤسسة مناجم فوسفات تبسة للسنوات الأربع (2015، 2016، 2017، 2018).

الجدول رقم (02-01): جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

البيان	السنة	31/12/2015	31/12/2016	31/12/2017	31/12/2018
التحصيلات المقبوضة من الزبائن		12957559854.48	11325201129.81	11828717379.36	11000997551.31
المبالغ المدفوعة للموردين		8517422273.54	9719987156.88	10921794517.04	9860985268.91
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		8454444.57	12436609.44	3910103.19	11507912.38
الضرائب على النتائج المدفوعة		17037458.11	56442489.04	66375977.86	911696009.25
ت.خ. قبل العناصر غير العادية		4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
ص.ت.خ.م.م.أ. التشغيلية(أ)		4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية		307881806.19	1239030397.90	524536168.57	2021390887.10
تخصيلات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية		4995396.00	13525843.50	20055474.56	51179040.00
إشتراكات		2580000000.00	10889863520.00	11709076604.66	3342641808.71
إستردادات			9661040480.00	11567920974.00	4330366944.00
الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية		170365981.17	332467861.91	654262352.26	447586407.25
ص.ت.خ.م.م.أ. الإستثمار(ب)		2712520429.02	2121859732.48	8626027.59	465099695.44
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		172000000.00	1298600000.00	369800000.00	576000000.00
ص.ت.خ.م.م.أ. التمويل(ج)		172000000.00	1298600000.00	(369800000.00)	(576000000.00)
تغير أصول الخزينة		1530125249.24	1884124858.04	475462808.86	105908056.21
الخزينة ومعدلاتها عند الإفتتاح		962742117.89	2492867367.53	608742509.49	1084205318.35
الخزينة ومعدلاتها عند الإغلاق		2492867367.53	608742509.49	1084205318.35	1190113374.57
تغير الخزينة		1530125249.64	1884124858.04	475462808.86	105908056.22

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (03) والملحق رقم (04).

علما أن:

ص.ت.خ.م.م.أ.: صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة

ت.خ: تدفقات الخزينة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في الخزينة متذبذب خلال سنوات الدراسة حيث يلاحظ أنه سجل خلال سنة 2015 تغير في الخزينة قدر ب 1530125249.64، أما خلال سنة 2016 فسجل أكبر تغير في الخزينة خلال سنوات الدراسة وقدر ب 1884124858.04، أما خلال السنتين 2017 و 2018 فقدر التغير في الخزينة ب 475462808.86 و 105908056.22 على التوالي.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة.

سيتم في هذا المطلب تحليل جدول تدفقات الخزينة للسنوات الأربع وذلك من خلال حساب مختلف النسب المالية المتمثلة في فائض خزينة الإستغلال (ETE)، تدفق الخزينة المتاح (FTD)، وكذا مقاييس جودة السيولة المالية، مقاييس جودة أرباح المؤسسة ومقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

I . فائض خزينة الإستغلال

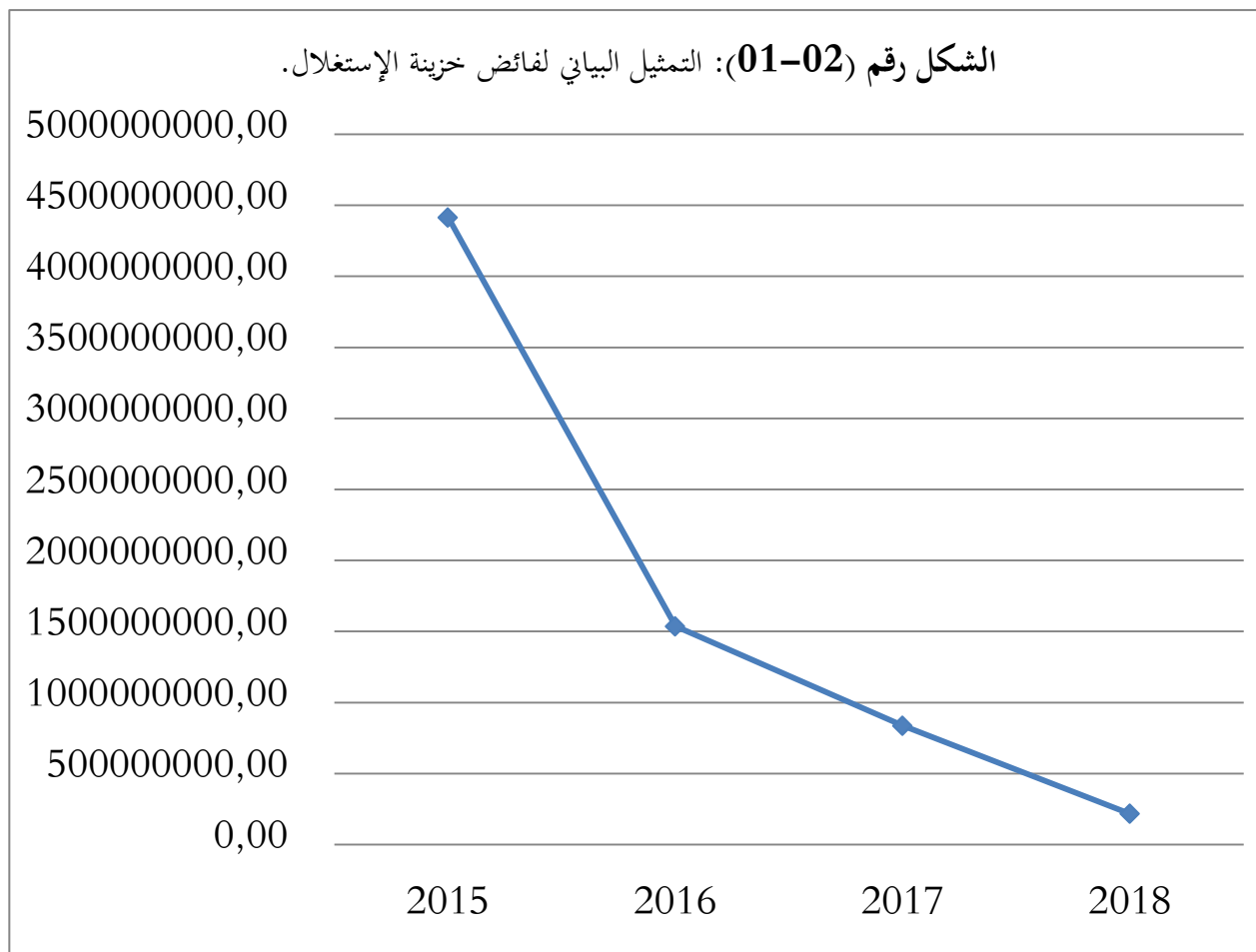
من خلال جدول تدفقات يمكن حساب فائض خزينة الإستغلال ETE كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-02): حساب فائض خزينة الإستغلال.

البيان	2015	2016	2017	2018
تحصيلات الإستغلال	12957559854,48	11325201129.81	11828717379.36	11000997551.31
نفقات الإستغلال	8542914176.21	9788866255.36	10992080598.09	10784189190.54
فائض خزينة الإستغلال	4414645678,27	1536334871.45	836636781.27	216808360.77

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تدهور في فائض خزينة الإستغلال من سنة إلى أخرى، حيث كانت أكبر نتيجة لفائض خزينة الإستغلال سنة 2015 وهي 4414645678.27 ليصل لأدنى نتيجة سنة 2018 وهي 216808360.77 والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك:



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (02-02).

II. تدفق الخزينة المتاحة (FTD)

من خلال جدول تدفقات الخزينة يمكن حساب تدفق الخزينة المتاحة كما هو موضح في الجدول الآتي:

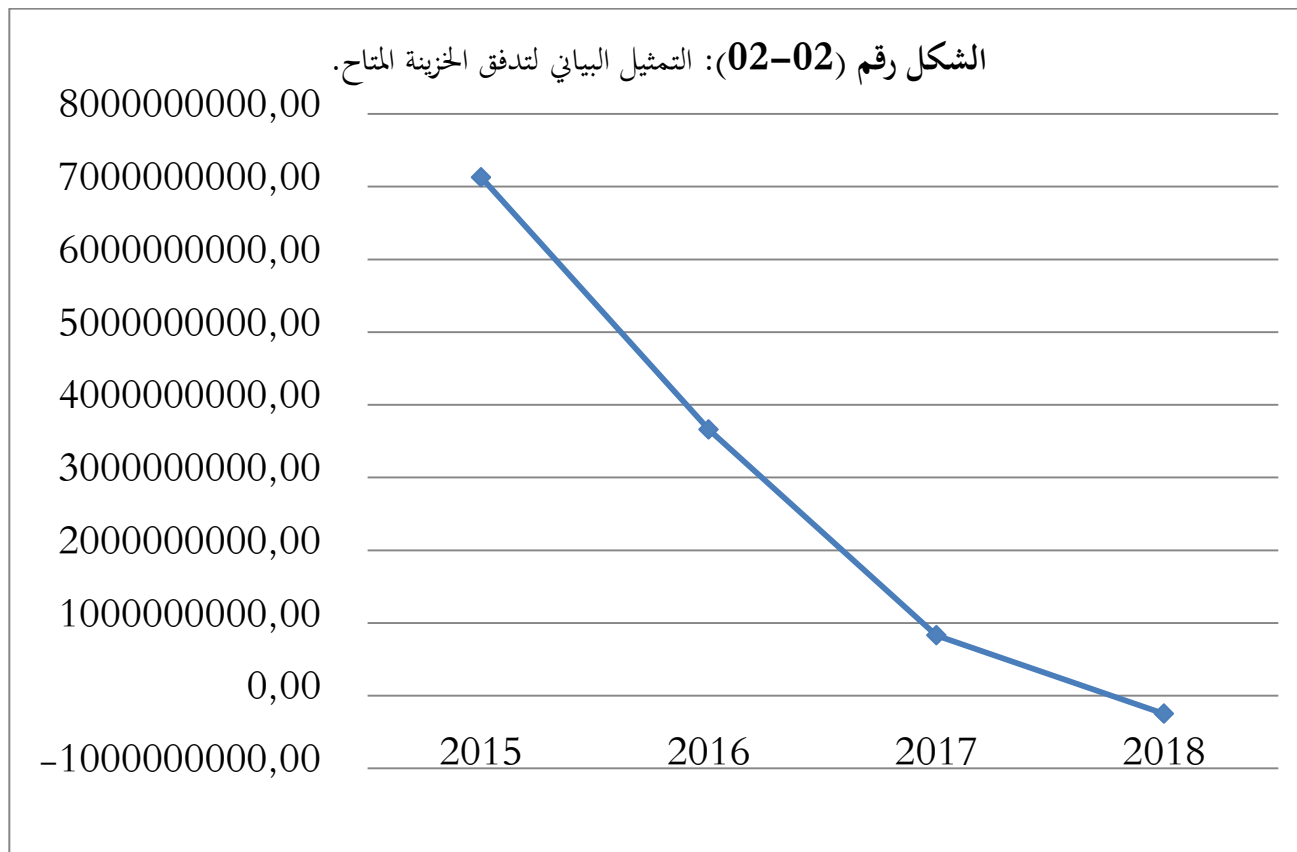
الجدول رقم (02-03): حساب تدفق الخزينة المتاحة.

البيان	2015	2016	2017	2018
أ.خ.م.أ.م.أ.الإستغلال	4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
أ.خ.م.أ.م.أ.الإستثمار	(2712520429.02)	(2121859732.48)	836636781.27	465099695.44
التدفق النقدي المتاحة	7127166107.29	3658194606.93	828010753.68	(248291334.67)

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

يلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن تدفق الخزينة المتاحة يتناقص تدريجيا من سنة إلى أخرى، حيث قدر سنة 2015 بـ 7127166107.29 أما في سنة 2016 فكان 3658194606.93 ليستمر بالتناقص ليصل

سنة 2017 إلى 828010753.68 أما سنة 2018 فكان تدفق الخزينة المتاح (248291334.67) وهذا ما يوضحه المنحنى البياني الموالي.



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول رقم (03-02).

III. مقاييس جودة السيولة المالية

من خلال جدول تدفقات الخزينة يمكن حساب مقاييس جودة السيولة المالية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-02): حساب مقاييس جودة السيولة المالية.

البيان	2015	2016	2017	2018
1 ص.ت.ن.م.أ. التشغيلية	4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
2 إ.ت.ن.خ.أ. التمويلية والإستثمارية	307881806.19	1239030397.90	524536168.57	1021390887.10
½ نسبة التغطية النقدية	14.3387	1.2399	1.5950	0.2122
3 الفوائد المدفوعة	8454444.57	12436609.44	3910103.19	11507912.38
3/1 نسبة الفوائد المدفوعة	0.0019	0.0080	0.0046	0.0530

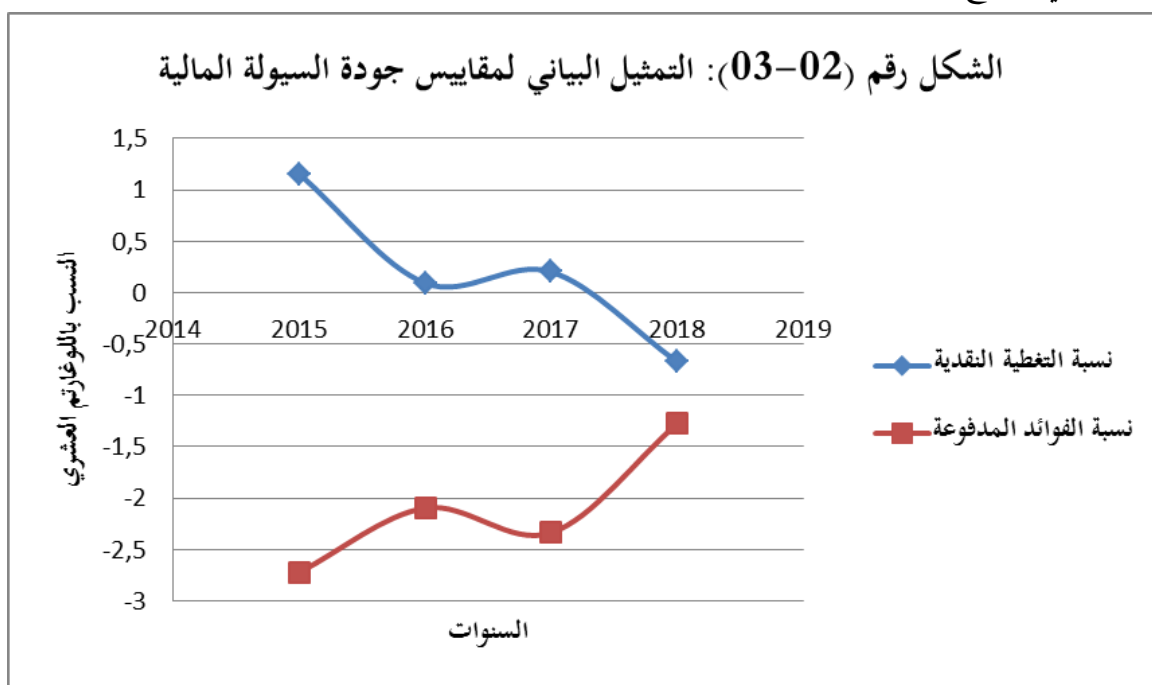
المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

علما أن:

ص.ت.ن.م.م.أ: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

إ.ت.ن.خ.أ: إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02-04) السابق أن نسب التغطية النقدية متذبذبة حيث قدرت خلال سنوات الدراسة 2015، 2016، 2017، 2018 ب 14.3387، 1.2399، 1.5950، 0.2122 على التوالي كما يلاحظ أن نسبة الفوائد المدفوعة متذبذبة حيث قدر سنة 2015 ب 0.0019 ليرتفع سنة 2016 ليصل إلى 0.0080 ثم يتناقص سنة 2017 حيث قدر ب 0.0046 ثم يرتفع بشكل كبير سنة 2018 ليصل إلى 0.0530 والمنحنى البياني رقم (02-03) الموالي يوضح ذلك.



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (02-04).

VI. مقاييس جودة أرباح المؤسسة

من خلال جدول تدفقات الخزينة يمكن حساب مقاييس جودة أرباح المؤسسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-05): حساب مقاييس جودة أرباح المؤسسة.

البيان	2015	2016	2017	2018
1 ص.ت.ن.م.أ. التشغيلية	4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
2 النتيجة الصافية	6568288822.16	3538786057.75	1273426536.68	1460802283.55
1/2 نسبة النقدية التشغيلية	0.6721	0.4341	0.6569	0.1484
3 النتيجة العمليانية	3233101891.08	2179710784.36	449028621.06	1360950206.03
1/3 مؤشر النشاط التشغيلي	1.3654	0.7048	1.8632	0.1593
4 مجموع الأصول	35470936743.54	41845941748.53	42797369739.63	43674684521.2
1/4 ع.ع.أ.م.ت.ن. التشغيلي	0.1244	0.0367	0.0195	0.0049
5 صافي المبيعات	8825606231.03	8323885817.56	5552411236.21	6863519848.60
1/5 نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.5002	0.1845	0.1506	0.0315

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

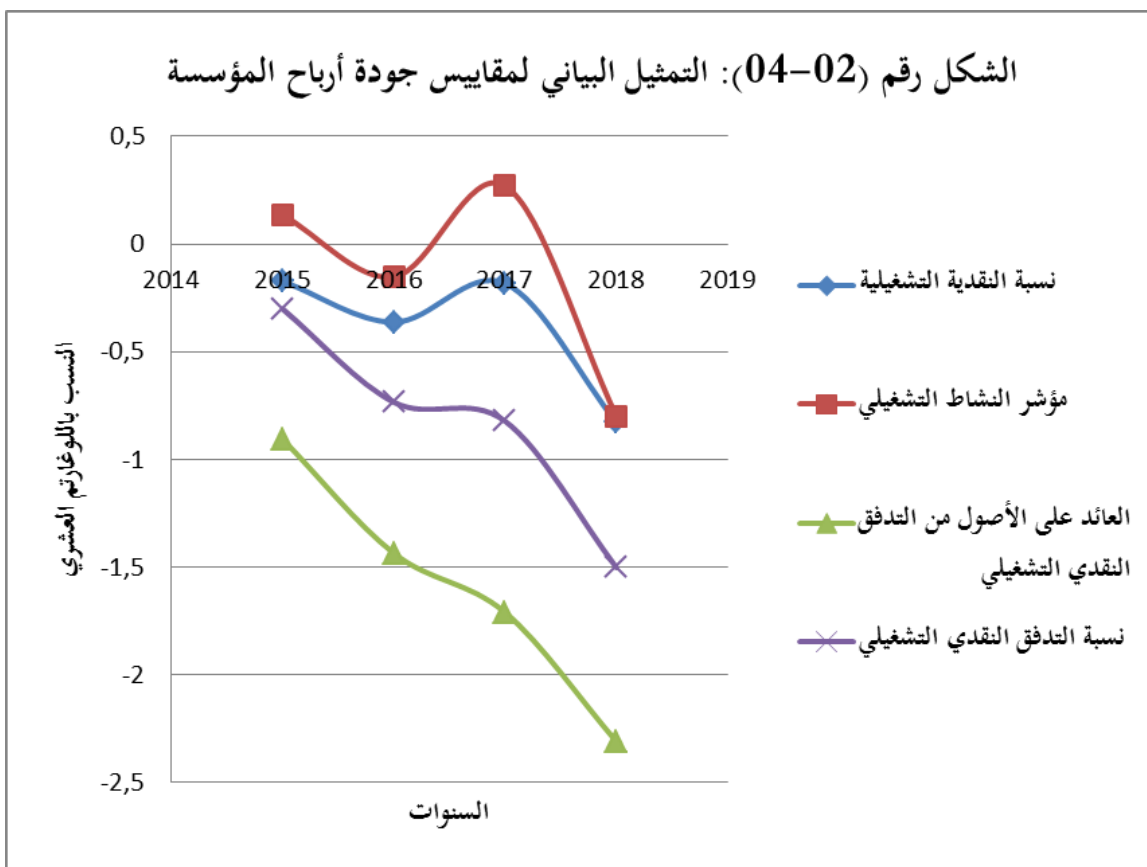
علما أن:

ص.ت.ن.م.أ.: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

ع.ع.أ.م.ت.ن.: العائد على الأصول من التدفق النقدي.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النقدية التشغيلية المحققة خلال السنوات الأربع كانت متذبذبة حيث قدرت سنة 2015 ب 0.6721، ثم تتناقص تدريجيا لتصل سنة 2016 إلى 0.4341، لتبدأ بعدها بالتزايد لتصل سنة 2017 إلى 0.6569، لتتناقص بعدها لتسجل أدنى نسبة خلال سنوات الدراسة وقد سجلت سنة 2018 وهي 0.1484. كما يلاحظ أن مؤشر النشاط التشغيلي متذبذب خلال سنوات الدراسة حيث قدر سنة 2015 ب 1.3654 ثم يتناقص ليصل سنة 2016 إلى 0.7048 ثم يرتفع في السنة الموالية ليصل إلى 1.8632 ليتناقص بعدها ليصل سنة 2018 إلى 0.1593. وأن العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي تتناقص من سنة إلى أخرى حيث قدرت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة 2015. 2016. 2017. 2018 ب (0,1244. 0,0367. 0,0195. 0,0049) على التوالي كما يلاحظ أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي تتناقص من سنة إلى أخرى حيث قدرت هذه النسبة خلال السنوات 2015. 2016. 2017. 2018 ب (0,5002. 0,1845. 0,1506. 0,0315) على التوالي والتمثيل البياني الموالي

يوضح ذلك:



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول رقم (02-05).

VII. مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة

من خلال جدول تدفقات الخزينة يمكن حساب مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة كما هو موضح في الجدول

الموالي:

الجدول رقم (02-06): حساب مقاييس السياسة المالية للمؤسسة.

البيان	2015	2016	2017	2018
1 توزيعات الأرباح	172000000	129800000	369800000	576000000
2 ص.ت.ن.م.أ.م.أ. التشغيلية	4414645678.27	1536334874.45	836636781.27	216808360.77
1/2 نسبة التوزيعات النقدية	0.0389	0.8448	0.4420	2.6567
3 م.ن.م.أ.م.أ.ف. والتوزيعات	170365918.17	332467861.91	654262352.26	447586407.25
4 ت.ن.د.م.أ. الإستغلال	12957559854.48	11325201129.81	11828717379.36	11000997551.31
3/4 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	0.0131	0.0293	0.0553	0.0406

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

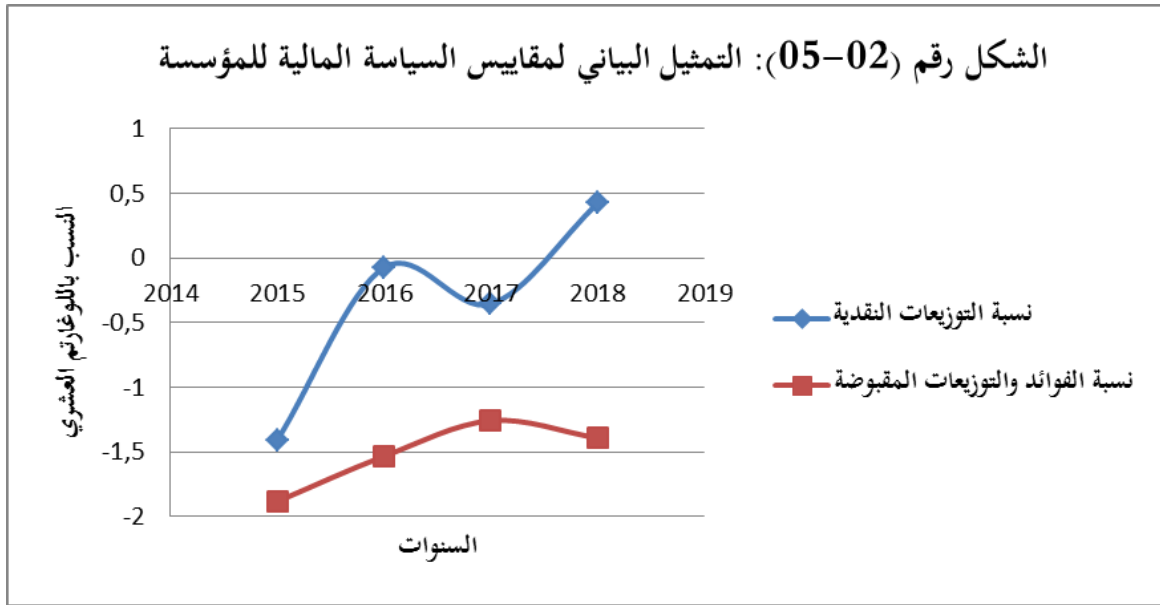
علما أن:

ص.ت.ن.م.م.أ: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة.

م.ن.م.م.إ.ف: المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد.

ت.ن.د.م.أ: التدفقات النقدية الداخلية من أنشطة.

يلاحظ من خلال جدول أعلاه حساب مقاييس السياسة المالية للمؤسسة أن نسبة التوزيعات النقدية متذبذبة حيث قدرت سنة 2015 ب 0.0389 ثم تزداد تدريجيا لتصل سنة 2016 إلى 0.8448 ثم تتناقص تدريجيا لتصل سنة 2017 إلى 0.4420 ثم تزداد سنة 2018 لتصل إلى 2.6567 كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبخصوص نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة أن نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة تزداد مباشرة خلال السنوات الثلاث الأولى حيث قدرت خلال السنوات 2015، 2016، 2017 ب (0.0131، 0.0293، 0.0553) ثم تتناقص خلال السنة الأخيرة حيث قدرت هذه النسبة خلال سنة 2018 ب 0.0406 وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الموالي:



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول رقم (02-06).

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المطلب سنحاول تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة مناجم الفوسفات لجدول تدفقات الخزينة والتي تكشف عن مجموعة من النتائج التي يمكن أن تثبت أو تنفي فرضياتنا وذلك بالإعتماد على النسب والمؤشرات المالية التي يتم حسابها عن طريق برنامج Excel.

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها عند حساب مؤشر فائض الإستغلال (ETE) خلال سنوات الدراسة 2015،

2016، 2017، 2018، والمقدرة ب (4414645678.27، 1536334874.45، 836636781.27،

216808360.77) على التوالي يجد أن أداء المؤسسة متدهور من حيث توليدها للسيولة، كما تظهر أنها غير ناجعة ماليا نتيجة لعدم كفاءة تسيير عناصر الإستغلال.

كما يلاحظ مؤشر تدفق الخزينة المتاح (FTD) خلال السنوات 2015، 2016، 2017، المقدر ب (7127166107.29، 3658194606.93، 828010753.68) على التوالي كلها موجبة، وهذا دليل على أن المؤسسة قد قابلت جميع إلتزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون أو التوسع في مشروعاتها، أما في سنة 2018 فقد مؤشر تدفق الخزينة المتاح ب (248291334.67) وهذه النتيجة سالبة وهذا يشير إلى أنه على المؤسسة الإقتراض أو الزيادة في رأس مال العامل في الأجل القصير.

ومن نسب جودة السيولة نسبة التغطية النقدية التي تشير نتائجها في السنوات 2015، 2016، 2017، ب (14.3387، 1.2399، 1.5950) إلى أن المؤسسة قادرة على مواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية باستغلال التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، أما بالنسبة للسنة الأخيرة 2018 والتي قدرت ب 0.2122 وهذا دليل على أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية باستغلال التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. كما تتضح نسبة الفوائد المدفوعة خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة (0.0019، 0.0080، 0.0046) أنها أقل من 0.05 وهذا دليل على أن المؤسسة لها القدرة على سداد الفوائد والديون من خلال التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، غير أنه في سنة 2018 قدرت نسبة الفوائد المدفوعة ب 0.0530 وهذه النسبة أكبر من 0.05 وهذا دليل على أن المؤسسة خلال هذه السنة ليست لها القدرة على سداد الفوائد والديون من خلال التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

ومن أهم نسب جودة أرباح المؤسسة: نسبة النقدية التشغيلية حيث قدرت هذه النسبة خلال السنوات الأربع ب (0.6721، 0.4341، 0.6563، 0.1484) حيث يلاحظ أن جميع النتائج أقل من 1 ونلاحظ أيضا إرتفاع وإخفاض من سنة إلى أخرى ويرجع هذا الإختلاف إلى التذبذب الذي شهده كل من التدفق النقدي التشغيلي والنتيجة الصافية، وبالتالي فهذا المؤشر إيجابي نوعا ما حيث يبين أن المؤسسة نجحت في دعم أرباحها المحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية، أو بعبارة أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية غير أن هذا المؤشر لا يعطي أمان للمستثمرين في المؤسسة. وأيضا نسبة النشاط التشغيلي التي توضح فيما سبق ذكره أن كل دينار من النتيجة العملياتية يولد على التوالي (1.3654، 0.7048، 1.8632، 0.1593) خلال سنوات الدراسة من صافي التدفق النقدي التشغيلي وهذه النسبة تشير إلى مدى قدر وظيفة الإستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة علة خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وإرتفاع هذه النسبة دل على وجود أرباح في المؤسسة. كذلك بالنظر إلى العائد على الأصول في التدفق النقدي التشغيلي الذي قدرت نتائجه خلال السنوات الأربع 2015، 2016، 2017، 2018، ب (0.1244، 0.0367،

0.0195، 0.0049) على التوالي وهذا مايفسر وجود عجز لوجود مبالغ غير متحصلة من الزبائن ومخزونات معتبرة، وهذا ما يوضح عدم قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وهذا راجع إلى ضعف السياسة الائتمانية التي تتبعها المؤسسة مع العملاء نظرا لطول مدة تحصيل المستحقات من عند الزبائن وهذا ما أثر على جودة ربحية المؤسسة. وكذلك قدرت نسبة التدفق النقدي التشغيلي خلال سنوات الدراسة ب(0.5002، 0.1845، 0.1506، 0.0315) على التوالي تشير إلى عدم كفاءة سياسة البيع المنتهجة من طرف المؤسسة.

أما المقاييس المستخدمة لتقييم السياسة المالية نجد: نسبة التوزيعات النقدية التي تبين نتائجها خلال سنوات الدراسة 2015، 2016، 2017، 2018، ب(0.0389، 0.8448، 0.4480، 2.6567) أن سياسة توزيع الأرباح ملائمة ومستمرة فالمؤسسة قادرة على توزيع أرباحها النقدية خلال فترة الدراسة. وبالنظر أيضا لنسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة تشير النسب المتحصل عليها (0.0131، 0.0293، 0.0553، 0.0406) خلال السنوات الأربع أن المؤسسة تحقق فوائد مالية ناتجة عن توظيف أموالها في شكل أوراق مالية نسبية، يمكن إرجاع ذلك إلى كون عمليات الإستثمار في الأوراق المالية ليست النشاط الأساسي للمؤسسة، وبالتالي فهي لا تنتظر من هذا النشاط عوائد كبيرة، ولعل أكبر عائد حققته عن إستثماراتها المالية كان سنة 2017 حيث تكمن أهمية هذه الفوائد المحصلة في تغطية الفوائد والمصاريف المالية المستحقة على المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة مناجم فوسفات تبسة خلال الفترة (2015-2018) وبالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج لأربعة سنوات متتالية ومن خلال ماتقدم فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة الذي من خلاله يتم إتخاذ القرارات في المؤسسة بطريقة مباشرة خلال سنوات الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

فيما يخص دراستنا التي كانت بعنوان ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات الخزينة ضمن المؤسسة الاقتصادية والتي تناولنا في فصلها الأول التأطير النظري للقرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة وفي فصلها الثاني دراسة عمليات إتخاذ القرار المالي من خلال جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة مناجم فوسفات تبسة، حيث يعتبر جدول تدفقات الخزينة ذو أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية حيث أن تحليله يمنح المؤسسة نظرة دقيقة حول أدائها المالي كما أن إعداد هذا الجدول يتم على الأساس النقدي الذي يتيح معرفة قدرتها على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية وكذلك يتيح للمؤسسة معرفة قدراتها على تغطية إلتزاماتها، حيث يمكن المؤسسة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أجل التشخيص المبكر لوضعيتها المالية وإتخاذ القرارات المناسبة.

حيث تتضمن خاتمة هذا البحث جملة من النتائج والإقتراحات التي يتم إظهارها للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة مناجم فوسفات تبسة بصفة خاصة، إضافة إلى عرض آفاق البحث لعرض فتح مجال البحث في هذا الموضوع، وذلك فيمايلي:

1. نتائج إختبار الفرضيات

حيث حاولت هذه الدراسة التي كانت بعنوان -ترشيد القرارات المالية من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة-، معالجة إشكالية البحث التالية: ما مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة مناجم فوسفات تبسة خلال الفترة (2015-2018)؟ من خلال عرض الإطار التطبيقي للقرارات المالية، وجدول تدفقات الخزينة. وإنطلاقا من الفرضيات الأساسية وبالإعتماد على الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

تساهم النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها المتعلقة بعمليات الإستثمار في الأصول الثابتة، ومن عمليات بيع أو إستبدال أو إقتناء لهذه الأصول، وكذلك التدفقات النقدية المحققة من الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسة كالأسهم والسندات والآثار النقدية المترتبة على هذه الأنشطة من مدفوعات نقدية لسلف والقروض طويلة الأجل الإستثمارية.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والمتعلقة بأن جدول تدفقات الخزينة يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية.

يساهم جدول تدفقات الخزينة في معرفة كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة بمصادر التمويل الداخلة والخارجة للمؤسسة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الإلتزامات) والآثار النقدية لهذه الأنشطة من المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم العادية والممتازة والسندات والقروض قصيرة الأجل والمدفوعات النقدية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن جدول تدفقات الخزينة يساهم في ترشيد القرارات التمويلية وذلك من خلال تحليل النسب المالية.

تحدد النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة نسب الأرباح التي سيتم دفعها للمساهمين من حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وتوضح هذه النسب قدرة المؤسسة على الإقتراض.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن جدول تدفقات الخزينة يساهم في ترشيد قرارات توزيع الأرباح.

2. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- سجلت المؤسسة حالة تناقص في مؤشر فائض خزينة الإستغلال، ويدل هذا على أن أداء المؤسسة متدهور من سنة إلى أخرى من حيث توليدها للسيولة، كما أنها غير ناجحة ماليا نتيجة لعدم كفاءة تسيير عناصر الإستغلال؛

- حققت المؤسسة فائض في التدفق النقدي المتاح خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، وهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة، حيث يمكنها من إستخدامه في حيازة إستثمارات جديدة وتوظيفه في مشروعات ناجحة، أما في السنة الأخيرة تشير إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى كالجوء إلى الإقتراض أو الزيادة في رأس المال في الأجل القصير؛

- إستطاعت المؤسسة من خلال نسبة التغطية النقدية خلال الثلاث سنوات الأولى من مواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية باستغلال التدفقات النقدية المتأتية من أنشطتها التشغيلية، أما في السنة الأخيرة فنجد أن نسبة التغطية النقدية غير مقبولة ومنه فالمؤسسة لا تستطيع أن تواجه إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية باستغلال التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية؛

- حققت المؤسسة نسبة فائدة مدفوعة موجبة أقل من 0.05 خلال الثلاث سنوات الأولى، وهذا يعود إلى أن المؤسسة توفر نقدية من أنشطتها التشغيلية تمكنها تسديد فوائد القروض، أما في السنة الأخيرة فالمؤسسة لم توفر نقدية من أنشطتها الإستثمارية.

- حققت المؤسسة خلال السنوات الأربع نسبة نقدية تشغيلية متذبذبة من فترة إلى أخرى، وهذا راجع إلى الإختلاف في كل من التدفق النقدي التشغيلي والنتيجة الصافية، وبالتالي فالمؤشر إيجابي نوعا ما ويشير إلى نجاح المؤسسة في دعم الأرباح الصافية وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية.

- سجلت المؤسسة مؤشر نشاط تشغيلي يقبول خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل على أن المؤسسة تحقق أرباحا من أنشطتها التشغيلية؛

- سجلت المؤسسة من خلال العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي خلال فترة الدراسة عجز في مبالغ غير متحصلة من الزبائن وهذا يوضح عدم قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، يرجع ذلك إلى ضعف السياسة الإئتمانية التي تتبعها المؤسسة مع العملاء وهذا يؤثر على ربحية المؤسسة؛

-من خلال نسبة التوزيعات النقدية نلاحظ أن المؤسسة سياستها في توزيع الأرباح ملائمة ومستمرة، حيث أن المؤسسة قادرة على توزيع أرباحها النقدية خلال فترة الدراسة؛

-من خلال نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية المقبوضة نجد أن المؤسسة لا تحقق فوائد مالية ناتجة عن توظيف أموالها في شكل أوراق مالية نسبية، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون عمليات الإستثمار في الأوراق المالية ليست النشاط الأساسي للمؤسسة وبالتالي فهي لا تنتظر من هذا النشاط عوائد كبيرة، ولعل أكبر عائد حققته عن إستثماراتها المالية كان سنة 2017 حيث تكمن أهمية هذه الفوائد المحصلة في تغطية الفوائد والمصاريف المالية المستحقة على المؤسسة.

3. الإقتراحات والتوصيات

تمدنا النتائج التي خلص إليها في هذا البحث بجملة من الأفكار حول القرارات المالية وجدول تدفقات الخزينة، ويمكن صياغة تلك الأفكار في شكل إقتراحات كما يلي:

-ينبغي على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تسيير عناصر الإستغلال، وذلك بتبني سياسة تسيير مخزون عقلانية تركز على التقليل من آجال التخزين وذلك بالتقليل من المشتريات والرفع من الإستهلاكات وبالتقليل من حجم الإنتاج إلا بما يتوافق مع مستوى المبيعات؛

-إعادة النظر في الآجال التي منحت للعملاء؛

-محاولة الإستفادة من النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلاً؛

-عرض دورات تدريبية وتكوينية للمحاسبين في المؤسسة لتزويدهم بالجانب التحليلي من أجل التعرف أكثر والتعمق أكثر قصد رفع مستوى الأداء المهني؛

-الرقابة على التدفقات النقدية الخارجة خاصة في دورتي الإستثمار والتمويل.

4. الآفاق

تبين من خلال تحليل ودراسة جوانب موضوع البحث وجود مفاهيم هامشية، ولكنها مهمة في مجال دراسة جدول تدفقات الخزينة و إتخاذ القرارات حيث شكلت حدود نظرية في البحث ما يتيح المجال للغير للبحث والتوسع فيها، ومن اهمها نجد:

- ترشيد القرارات الإستثمارية من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة؛

- ترشيد القرارات المالية من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة؛

- جدول تدفقات الخزينة كأداة لاتخاذ القرارات المالية في البنوك.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-1- الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، الجزء الأول؛
2. خميسي شيحة (2010)، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر؛
3. عبد الغفار حنفي (2003)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر؛
4. عبد الغفار حنفي (2005)، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر؛
5. منير شاكر محمد وآخرون (2005)، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية؛

2-1- المذكرات والرسائل الجامعية

6. طبشي مصطفى (2015)، إشكالية تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة؛
7. عقي حمزة (2017)، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء الشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة؛
8. محمد البشير بن عمر (2017)، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، رسالة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة؛
9. اليمين سعادة (2009)، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية، جزء من شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة؛

1-3- المجلات والمطبوعات

10. أمال نوري محمد(2013)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد العراق؛
11. إيناس صبيوة(2017)، دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخرزينة في تقييم الأداء والوظيفة المالية، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر؛
12. حنان رزاق سالم، حبيطي خضير (2018)، تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر؛
13. رضا زهواني وآخرون(2017)، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الإستثمار وتوزيع الأرباح)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر؛
14. سليم جابو(2016)، محاضرات في تحليل القوائم المالية، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر تخصص تمويل مصري، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر؛
15. سماي علي، خلف الله بن يوسف (2016)، تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر؛
16. صلاح الدين شريط، أمينة حفصة(2018)، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرارات في ظل المعيار المحاسبي رقم 07؛
17. ظريف مريم، الحائك أيمن (2018)، أهمية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر؛

18. عادل علي بابكر الماحي ألو الجود(2019)، أهمية التدفقات النقدية في إتخاذ قرار الإستثمار بالمصارف، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشقراء، السعودية؛

19. علاء عبد الحسن الساعدي، إلهام جعفر الشاوي(2013)، أهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الإستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإقتصادية والإدارة، جامعة البصرة، العراق؛

20. عمار شلابي، بولعبايز وفاء(2019)، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر؛

21. محمود جمام، أميرة الدباش(2015)، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر؛

22. قرار مؤرخ في 26 يونيو 2008، الصادر في 25/03/2009، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر؛

2-المراجع باللغة الأجنبية:

23.Katrina Zager, Lajos Zager(2006), The role of financial information in decision processe Innovative marketing.

الملاحق

- الملحق رقم (04) -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

الرقم : ق.ع.ت/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/ت/2020

اتفاقية التـربص

المادة الاولى :

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي - تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية و المحاسبة :

مع مؤسسة : **مناجم الفوسفات** **SOMIPHOS**

مقرها في : **تبسة**

ممثلة من طرف :

الرتبة :

هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1- **م. ا. م. ب. خ. د.**

2- **م. ن. ب. و. ر. ي. ح. ل. ت.**

3-

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الاولى :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في

تخصص الطلبة المعنيين : **مالية المحاسبة**

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :

الفترة من : الى :

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عليه بحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فامؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة :

2020
20
ممثل المؤسسة
SOCIÉTÉ DES MINES DE PHOSPHATES
Direction des Ressources
SOMIPHOS SpA TEBESSA

ممثل المؤسسة
SOCIÉTÉ DES MINES DE PHOSPHATES
Direction des Ressources
SOMIPHOS SpA TEBESSA

البناء التنظيمي و الهيكل للمؤسسة

الهيكل التنظيمي و التحليل الوظيفي.



BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2016		2015	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		467 764 692,30	344 763 209,94	123 001 482,36	213 253 669,89
Immobilisations corporelles		14 267 272 894,64	9 442 294 227,79	4 824 978 666,85	3 805 192 140,06
Terrains		-	-	-	-
Bâtiments		1 204 350 287,89	783 708 318,37	420 641 969,52	339 537 670,58
Autres immobilisations corporelles		13 062 922 606,75	8 658 585 909,42	4 404 336 697,33	3 465 654 469,48
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		450 143 973,07	-	450 143 973,07	387 474 308,90
Immobilisations financières		29 987 124 608,24	-	29 987 124 608,24	24 670 521 550,64
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		7 000 000 000,00	-	7 000 000 000,00	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		22 985 575 999,90	-	22 985 575 999,90	24 669 174 261,38
Impôts différés actif		1 548 608,34	-	1 548 608,34	1 347 289,26
TOTAL ACTIF NON COURANT		45 172 306 168,25	9 787 057 437,73	35 385 248 730,52	29 076 441 669,49
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		1 855 391 899,86	221 725 155,03	1 633 666 744,83	1 128 641 627,93
Créances et emplois assimilés		-	-	-	2 773 986 078,59
Clients		2 283 772 521,36	30 408 147,82	2 253 364 373,54	1 218 154 588,57
Autres débiteurs		125 875 661,78	-	125 875 661,78	90 719 044,73
Impôts		1 441 112 263,87	-	1 441 112 263,87	1 120 799 311,36
Autres actifs courants		397 931 464,50	-	397 931 464,50	344 913 133,94
Disponibilités et assimilés		-	-	-	2 492 867 367,53
Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
Trésorerie		608 742 509,49	-	608 742 509,49	2 492 867 367,53
TOTAL ACTIF COURANT		6 712 826 320,86	252 133 302,85	6 460 693 018,01	6 395 495 074,05
TOTAL GENERAL ACTIF		51 885 132 489,11	10 039 190 740,58	41 845 941 748,53	35 471 936 743,54

BILAN PASSIF

	Note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Capital non appelé			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves		28 123 467 550,54	20 952 827 946,81
Ecart de réévaluation			-
Ecart d'équivalence			-
Résultat net		3 538 786 057,75	6 568 288 822,16
Autres capitaux propres - Report à nouveau		2 396 933 139,05	1 877 331 830,97
Liaisons inter unités			-
Part de la société consolidante			-
Part des minoritaires			-
TOTAL CAPITAUX PROPRES		35 659 186 747,34	30 998 448 599,94
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)		1 993 013,96	10 634 022,15
Autres dettes non courantes			-
Provisions et produits constatés d'avance		1 745 794 686,41	1 376 101 236,48
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 747 787 700,37	1 386 735 258,62
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés		322 694 826,29	475 227 504,01
Impôts		167 270 601,13	255 483 440,09
Autres dettes		3 949 001 873,40	2 356 041 940,87
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 438 967 300,82	3 086 752 884,97
TOTAL GENERAL PASSIF		41 845 941 748,53	35 471 936 743,54

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2017		2016	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	416 230 565,15	415 278 033,47	952 531,68	123 001 411,68
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles	2	14 768 496 042,00	10 274 951 652,38	4 493 544 389,62	4 824 978 652,38
Terrains					
Bâtements		1 246 832 104,45	869 971 157,73	376 860 946,72	420 641 946,72
Autres immobilisations corporelles		13 521 663 937,55	9 404 980 494,65	4 116 683 442,90	4 404 336 655,66
Autres immobilisations en concession					
Immobilisations encours	3	761 892 848,47	125 578 772,55	636 314 075,92	450 143 946,72
Immobilisations financières	4	32 056 269 567,82	-	32 056 269 567,82	29 987 124 000,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		7 000 000 000,00	-	7 000 000 000,00	7 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 732 032 816,42	-	24 732 032 816,42	22 985 575 000,00
Impôts différés actif		324 236 751,40	-	324 236 751,40	1 548 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		48 002 889 023,44	10 815 808 458,41	37 187 080 565,04	35 385 248 000,00
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	5	1 652 581 597,55	201 233 583,92	1 451 348 013,63	1 633 666 000,00
Créances et emplois assimilés	6	3 102 676 441,95	27 921 199,34	3 074 755 242,61	4 218 283 000,00
Clients		1 025 826 653,86	27 921 199,34	997 905 454,52	2 253 364 000,00
Autres débiteurs		579 510 131,12	-	579 510 131,12	125 875 000,00
Impôts		1 487 077 250,21	-	1 487 077 250,21	1 441 111 000,00
Autres actifs courants		10 262 406,76	-	10 262 406,76	397 93 000,00
Disponibilités et assimilés	7	1 084 205 318,35	-	1 084 205 318,35	608 74 000,00
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 084 205 318,35	-	1 084 205 318,35	1 608 74 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		5 839 463 357,85	229 154 783,26	5 610 308 574,59	6 460 655 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		53 842 352 381,29	11 044 963 241,66	42 797 389 139,63	41 845 903 000,00

2017
103

BILAN PASSIF

	Note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	8	1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Capital non appelé			
Ecart d'évaluation			
Primes et réserves	9	31 525 448 141,34	28 123 467 550,54
Ecart de réévaluation		-	
Ecart d'équivalence		-	
Résultat net	10	1 273 426 536,68	3 538 786 057,75
Autres capitaux propres - Report à nouveau	11	2 373 972 997,85	2 396 933 139,05
Liaisons inter unités		-	
Part de la société consolidante		-	
Part des minoritaires		-	
TOTAL CAPITAUX PROPRES		36 772 847 675,86	35 659 186 747,34
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)	12	124 462 018,38	1 993 013,96
Autres dettes non courantes		-	
Provisions et produits constatés d'avance	13	2 060 323 362,28	1 745 794 686,41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 184 785 380,66	1 747 787 700,37
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés	14	527 622 790,82	322 694 826,29
Impôts	15	793 343 726,58	167 270 601,13
Autres dettes	16	2 518 789 565,70	3 949 001 873,40
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 839 756 083,10	4 438 967 300,82
TOTAL GENERAL PASSIF		42 797 389 139,62	41 845 941 748,53

BILAN ACTIF

ACTIFS NON COURANTS							
	1	452 537 206,11	443 962 890,26	8 574 315,85		952 531,68	
	2	13 755 020 902,23	10 174 131 204,13	3 580 889 698,10		4 493 544 389,62	
		1 354 146 234,42	918 652 870,05	435 493 364,36		376 860 946,72	
		12 400 874 667,81	9 255 478 334,07	3 145 396 333,74		4 116 683 442,90	
	3	1 036 282 314,11	134 044 757,22	902 237 556,90		636 314 075,92	
	4	31 915 608 195,60	-	31 915 608 195,60		32 056 269 567,82	
		6 650 000 000,00	-	6 650 000 000,00		7 000 000 000,00	
		24 991 387 241,35	-	24 991 387 241,35		24 732 032 816,42	
		274 220 954,26	-	274 220 954,26		324 236 751,40	
		47 159 448 618,06	10 752 138 851,61	36 407 309 766,45		37 187 080 565,04	
		0	0	0			
	5	1 796 278 020,67	214 731 750,78	1 581 546 269,90		1 451 348 013,63	
	6	4 526 012 898,43	30 357 788,15	4 495 655 110,28		3 074 755 242,61	
		1 952 551 567,59	30 357 788,15	1 922 193 779,45		997 905 454,62	
		590 114 500,90	-	590 114 500,90		579 510 131,12	
		1 983 346 829,94	-	1 983 346 829,94		1 487 077 250,21	
		1 190 113 374,57	-	1 190 113 374,57		1 084 205 318,35	
		1 190 113 374,57	-	1 190 113 374,57		1 084 205 318,35	
		7 512 404 293,67	245 089 538,92	7 267 314 754,75		5 610 308 574,59	

BILAN PASSIF

	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	8	1 600 000 000,00	1 600 000 000,00
Capital non appelé			
Ecart d'évaluation		-	-
Primes et réserves	9	33 979 070 678,59	31 525 448 141,34
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat net	10	1 460 802 283,55	1 273 426 536,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau	11	1 393 927 656,84	2 373 972 997,85
Liaisons inter unités		-	-
Part de la société consolidante		-	-
Part des minoritaires		-	-
TOTAL CAPITAUX PROPRES		38 433 800 618,98	36 772 847 675,86
		-	-
PASSIFS NON COURANTS		0	
Emprunts et dettes financières		-	-
Impôts (différés et provisionnés)	12	4 389 000,00	124 462 018,38
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	13	1 674 081 354,30	2 060 323 362,28
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 678 470 354,30	2 184 785 380,66
		-	-
PASSIF COURANT		0	
Fournisseurs et comptes rattachés	14	1 967 281 365,80	527 622 790,82
Impôts	15	936 594 363,33	793 343 726,58
Autres dettes	16	658 477 818,78	2 518 789 565,70
Trésorerie passif		-	-
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 562 353 547,91	3 839 756 083,10
		-	-
TOTAL GENERAL PASSIF		43 674 624 521,20	42 797 389 139,62

COMPTE DE RESULTATS

Rubriques	Note	2016	2015
Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)		8 323 885 817,56	8 825 606 231,03
Variation stocks produits finis et en cours		319 082 414,40	- 171 612 475,88
Production immobilisée		2 247 492,29	-
Subventions d'exploitation			37 809 386,45
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		8 645 215 724,25	8 691 803 141,61
Achats consommés	-	1 093 240 943,50	- 764 512 078,35
Services extérieurs et autres consommations	-	1 277 904 930,77	- 1 186 708 678,70
	-	2 371 145 874,27	- 1 951 220 757,05
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		6 274 069 849,98	6 740 582 384,56
Charges de personnel	-	2 765 737 059,12	- 1 784 979 688,00
Impôts, taxes et versements assimilés	-	38 363 584,27	- 19 768 505,90
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 469 969 206,59	4 935 834 190,66
Autres produits opérationnels		86 862 855,18	36 116 724,86
Autres charges opérationnelles	-	312 128 441,76	- 227 399 532,66
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-	1 560 933 801,13	- 1 701 026 761,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		495 940 965,48	189 577 269,40
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 179 710 784,36	3 233 101 891,08
Produits financiers		1 385 446 797,55	3 376 031 297,38
Charges financières	-	16 226 027,72	- 20 603 156,63
VI- RESULTAT FINANCIER		1 369 220 769,83	3 355 428 140,75
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		3 548 931 554,19	6 588 530 031,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	12 695 321,58	- 16 882 172,53
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		2 549 825,14	- 3 359 037,15
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 616 016 167,60	12 293 528 433,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	7 077 230 109,85	- 5 725 239 611,10
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 538 786 057,75	6 568 288 822,16
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 538 786 057,75	6 568 288 822,16

COMPTE DE RESULTATS

Ventes et produits annexes (chiffres d'affaires)	6 863 519 848,60	5 552 411 236,21
Variation stocks produits finis et en cours	- 83 432 662,39	128 870 439,45
Production immobilisée	4 121 651,53	30 597 295,11
Subventions d'exploitation	-	-
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	6 784 208 837,74	5 711 878 970,78
Achats consommés	- 1 100 816 004,64	- 986 991 415,06
Services extérieurs et autres consommations	- 1 053 029 576,25	- 976 611 045,32
	- 2 153 845 580,89	- 1 963 602 460,38
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	4 630 363 256,85	3 748 276 510,40
Charges de personnel	- 2 253 015 818,61	- 2 102 242 948,96
Impôts, taxes et versements assimilés	- 13 901 114,83	- 23 160 204,11
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 363 446 323,41	1 622 873 357,33
Autres produits opérationnels	113 740 213,31	181 877 849,41
Autres charges opérationnelles	- 209 674 984,62	- 422 090 378,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	- 919 296 609,85	- 1 595 566 802,86
Reprise sur pertes de valeur et provisions	12 735 263,78	661 934 596,15
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 360 950 206,03	449 028 621,06
Produits financiers	1 246 572 423,77	1 225 614 505,18
Charges financières	- 15 549 127,68	- 27 305 884,93
VI- RESULTAT FINANCIER	1 231 023 296,09	1 198 308 620,25
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	2 591 973 502,11	1 647 337 241,31
	- 451 329 606,57	-
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 702 315 779,74	- 560 203 769,61
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	22 474 167,75	186 293 064,99
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 157 256 738,60	7 967 598 986,51
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 6 696 454 455,05	- 6 694 172 449,83
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 460 802 283,55	1 273 426 536,68
Eléments extraordinaires (produits)	-	-
Eléments extraordinaires (charges)	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES		

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	2017		2016	
		Brut	Amortissement	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	416 230 565,15	415 278 033,47	952 531,68	123 001 416,68
Immobilisations incorporelles					4 824 978 €
Immobilisations corporelles	2	14 768 496 042,00	10 274 951 652,38	4 493 544 389,62	
Terrains				376 860 946,72	420 641 900,00
Bâtements		1 246 832 104,45	869 971 157,73	4 116 683 442,90	4 404 336 600,00
Autres immobilisations corporelles		13 521 663 937,55	9 404 980 494,65		
Autres immobilisations en concession					
Immobilisations encours	3	761 892 848,47	125 578 772,55	636 314 075,92	450 143 900,00
Immobilisations financières	4	32 056 269 567,82	-	32 056 269 567,82	29 987 124,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées				7 000 000 000,00	7 000 000 000,00
Autres titres immobilisés		7 000 000 000,00		24 732 032 816,42	22 985 575,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 732 032 816,42		324 236 751,40	1 548 000,00
Impôts différés actif		324 236 751,40		37 187 080 565,04	35 385 248,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		48 002 889 023,44	10 815 808 458,41	37 187 080 565,04	35 385 248 000,00
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	5	1 652 581 597,55	201 233 583,92	1 451 348 013,63	1 633 666 000,00
Créances et emplois assimilés	6	3 102 676 441,95	27 921 199,34	3 074 755 242,61	4 218 283 000,00
Clients		1 025 826 653,86	27 921 199,34	997 905 454,52	2 253 364 000,00
Autres débiteurs		579 510 131,12	-	579 510 131,12	125 875 000,00
Impôts		1 487 077 250,21	-	1 487 077 250,21	1 441 111 000,00
Autres actifs courants		10 262 406,76	-	10 262 406,76	397 930 000,00
Disponibilités et assimilés	7	1 084 205 318,35	-	1 084 205 318,35	608 740 000,00
Placements et autres actifs financiers courants				1 084 205 318,35	1 608 740 000,00
Trésorerie		1 084 205 318,35		5 610 308 574,59	6 460 655 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		5 839 463 357,85	229 154 783,26	5 610 308 574,59	6 460 655 000,00
TOTAL GENERAL ACTIF		53 842 352 381,29	11 044 963 241,66	42 797 389 139,63	41 845 903 000,00

2017 (60)